السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

/http://alsori.net
0997326097
alsorilklalsoreen@gmail.com

هوامش

الإنترنت الفضائي.. حلم مؤجل في اللاذقية وطرطوس وسط وعود معلقة وتشريعات غائبة

تقرير/ ا.ن

لا يزال حلم المواطنين في محافظتي طرطوس واللاذقية بالحصول على خدمة إنترنت سريعة ومستقرة يواجه عقبات متتالية، رغم الآمال التي رافقت سقوط النظام السابق، والتي حملت معها وعوداً بمستقبل رقمي أفضل وبنية تحتية تليق بالتطور التكنولوجي العالمي. ورغم تفاؤل السكان بتطور قطاع الاتصالات، لا تزال خدمات الإنترنت في الساحل السوري تُعاني من بطء شديد، وانقطاعات متكررة، وضعف في الجودة، بسبب الاعتماد على شبكات نحاسية متهالكة يزيد عمرها عن ٣٠ عاماً.

ومع تصاعد المطالب بتحسين خدمات الإنترنت، بدأ الحديث بين المواطنين عن الإنترنت الفضائي كبديل واعد يمكنه كسر قيود الواقع الحالي، إلا أن السلطات حذّرت، في بيان رسمي صدر في آذار الماضي، من إعلانات وتطبيقات تروّج لخدمات إنترنت فضائي عبر الأقمار الصناعية، ووصفتها بأنها محاولات احتيالية تهدف إلى اختراق الحسابات الشخصية والمصرفية، ما أثار مزيداً من الشكوك بشأن مستقبل هذه التقنية في البلاد.

ويأمل المواطنون في الساحل، كما باقي أنحاء البلاد، بالوصول إلى إنترنت يتيح لهم التواصل والعمل والتعليم دون تأخير أو انقطاع. ويؤكد مواطنون أن هذا لم يعد مجرد مطلب رفاهي، بل حاجة ملحة، وخاصة في ظل التوسع في الخدمات الرقمية عالمياً، والاعتماد المتزايد على الإنترنت في مختلف مجالات الحياة.

وتوفر شركة SpaceX الأميركية خدمة الإنترنت الفضائي من خلال مشروع «Starlink»، الذي يقدم اتصالاً عالي السرعة عبر أقمار صناعية، إلا أن التكاليف المرتفعة – والتي تتجاوز ١٠٠٠ دولار أميركي لتركيب العتاد الأولي، واشتراك شهري بين ٥٠ إلى ١٤٠ دولاراً – تجعل الخدمة صعبة المنال لكثير من المواطنين، رغم كونها خياراً مثالياً للشركات، والمرافئ، والمؤسسات السياحية، والمناطق المعزولة عن الشبكة.

المهندس علاء.س، وهو أحد العاملين في قطاع الاتصالات في اللاذقية، قال لـ «السوري»: «رغم مزايا الإنترنت الفضائي، إلا أنه لا يخلو من مخاطر، منها التشويش على الشبكات المحلية، إضافة إلى أن تشغيله يتم غالبًا بطرق غير رسمية، كما هو الحال في بعض مناطق إدلب. وقد يؤدي هذا إلى انقطاع مفاجئ للخدمة، إذ لا يمكن تسجيل الأجهزة بشكل نظامي على الموقع الرسمي لشركة ستارلينك».

وأضاف أن الهيئة الناظمة للاتصالات أطلقت مؤخراً خدمة الشبكة اللاسلكية الخارجية، وهي شبكة مستقلة عن الهاتف الأرضي تهدف لتأمين الإنترنت في المناطق النائية، إلا أن هذه الخدمة محصورة بالمناطق غير المغطاة بتقنية ADSL، ما يجعل استفادة السكان منها محدودة.

ورغم التحذيرات الرسمية، تنتشر عبر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي عشرات الإعلانات التي تروج لأجهزة إنترنت فضائي بأسعار متفاوتة، وبعضها يُباع بأسعار مقاربة لتلك المعتمدة في إدلب، أو مناطق أخرى خارجة عن سيطرة الحكومة، في ظل غياب واضح للرقابة من وزارة الاتصالات، ما يثير تساؤلات حول أسباب عدم تنظيم هذا السوق المتنامي.

ويشير مواطنون إلى وجود فوارق بين أنظمة «ستارلينك» و«وولف أوتدور»، حيث تقدم الأخيرة خدماتها بأسعار عشوائية دون تسعيرة رسمية، في حين أن «ستارلينك» تلتزم بنطاق سعري متقارب في معظم الدول، مما يثير تساؤلات حول دور شركات الاتصالات المحلية في تأخير ترخيص الإنترنت الفضائي، ربما لحماية مصالحها التجارية، وسط تراجع جودة خدماتها وارتفاع أسعارها.

ويبقى التساؤل الكبير دون جواب، لماذا لا تقوم وزارة الاتصالات بترخيص الإنترنت الفضائي بشكل رسمي ووضعه تحت إشرافها ورقابتها؟، مثل هذا الإجراء يمكن أن يضمن حماية المستهلكين من عمليات الاحتيال، ويمنحهم حرية اختيار الخدمة الأنسب لاحتياجاتهم.

وفي ظل استمرار الواقع الحالي، يجد المواطن نفسه بين خيارين أحلاهما مُرّ: إما الاستمرار في معاناة الاتصالات المتدهورة، أو المجازفة باللجوء إلى حلول غير مرخصة، يدفع ثمنها من ماله وأمنه الرقمي، بينما تبقى الجهات المسؤولة بعيدة عن تقديم بدائل فاعلة.

صوت الناس

عبد الكريم البليخ

موسم بلا حصاد

بين سنابل لم تكتمل، وأرض أضناها العطش، يقف القمح السوري على حافة الانقراض الموسمي، بعدما كان يوماً رمز الاكتفاء وكرامة المائدة. مشهد يُشي بانحدار طويل تتقاذفه أزمات المناخ والحرب والاقتصاد، فيما تتزاحم سلطتان في شمال البلاد وجنوبها على فتات المحصول، كمن يتنازع على ظل شجرة يابسة.

في بلد أثقله الصراع وتغيرت فيه ملامح المواسم، لم يعد المطر موعداً ولا الأرض وعداً. فقد اجتاح الجفاف هذا العام مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في سوريا، وألحق ضرراً بما يقارب ٢,٥ مليون هكتار من القمح، وفق تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، ما أدى إلى تقلص إنتاج القمح البعل بنسبة تصل إلى ٩٥٪، وتراجع القمح المروي بنسبة ٣٠ إلى ٤٠٪.

تسعين بالمئة من الأمطار المنتظرة لم تهطل. الريف الذي كان يرقد على جدول صغير، بات يحفر أعماق الأرض بحثاً عن قطرة. مزارعو عامودا مثلاً، اضطروا لإنزال المضخات إلى عمق تجاوز ١٦٠ متراً، في محاولة يائسة لري أرض أبت أن تُنبت. سقيٌ متواصل، وإنهاك مالي، لكن الحصاد جاء ضئيلاً، شحيحاً في الطول والحبة والمردود.

هذه الكارثة المناخية - والتي تصفها «الفاو» بأنها الأسوأ منذ ستة عقود - تنذر بفجوة تُقدّر بنحو ٢,٧ مليون طن في الإنتاج المحلي، ما يهدد أكثر من ١٦ مليون سوري بانعدام الأمن الغذائي، في وقت تعاني فيه البلاد من أزمة اقتصادية خانقة، وانهيار في العملة، وندرة في السلع الأساسية.

على وقع هذا الجفاف، تتصاعد المنافسة بين الحكومة السورية والإدارة الذاتية الكردية في الشمال الشرقي، لاستمالة المزارعين وتحصيل القمح. كل طرف يلوّح بسعر أعلى ومكافآت تشجيعية، في محاولة لتعويض الفاقد بالممكن، رغم أن الواقع لا يمنح إلا القليل.

حددت الحكومة السورية سعر طن القمح بنحو ٢٩٠ إلى ٣٢٠ دولاراً، وأعلنت عن مكافأة إضافية بقيمة ١٣٠ دولاراً، فيما رفعت الإدارة الذاتية السعر إلى ٤٢٠ دولاراً شاملاً دعماً مباشراً. لكنها أسعار على الورق، لا تلغي معاناة الفلاحين الذين يرزحون تحت أثقال نقص الوقود والأسمدة وارتفاع تكاليف البذور، وسط غياب حقيقي لخطط إنقاذية.

قبل الحرب، كانت سوريا تفيض قمحاً، بإنتاج سنوي يصل إلى ٤,١ مليون طن. اليوم، لم تعد البلاد قادرة حتى على تحقيق جزء بسيط من الاكتفاء الذاتي، ما يدفعها مجدداً إلى الاستيراد – غالباً من روسيا - لإنقاذ رغيف الخبز.

ومع تزايد الاعتماد على الواردات، وصلت مؤخراً بواخر قمح إلى مرافئ البلاد، بينما أعلن العراق عن إرسال ٢٢٠ ألف طن كمنحة عاجلة. لكن هذه المعالجات الطارئة لا تبدد القلق العميق لدى مزارعين يرون مستقبلهم يغور في باطن الأرض، كما غارت مياههم.

«لن نستطيع الاستمرار»، يقول أحدهم بمرارة. «نحرث المجهول، ولا بديل عن هذه الأرض سوى الجوع».

في بلد أنهكته الحرب، يتحوّل القمح من محصول إلى معركة وجود، ومن غلة موسمية إلى خط دفاع أخير عن البقاء.

بديل معدوم.. أزمة النوادي الصيفية للأطفال في حماة

حماة/ جمانة الخالد

مع بداية موسم الصيف وارتفاع درجات الحرارة لتلامس الأربعين مئوية، تتحول محاولة العثور على نشاط مفيد وآمن للأطفال في مدينة حماة إلى تحدّ حقيقي لمعظم الأسر. فالنوادي الصيفية، التي كانت فيما مضى تشكّل متنفساً للأطفال وفرصة للتعلم والترفيه، تعاني اليوم من مشكلات متراكمة جعلت استمرارها شبه مستحيل. البعض منها أغلق بسبب نقص التمويل، وبعضها الآخر بات محصوراً في فئة محدودة نتيجة الارتفاع الكبير في التكاليف، فيما توقفت العديد من المبادرات تماماً بسبب غياب أي دعم حكومي أو أهلي فعّال. الاف الأطفال اليوم محرومون من فرصة لقضاء عطلة صيفية بنّاءة، في ظل شبه انعدام للبدائل المجانية أو منخفضة التكلفة.

المقارنة مع ما كان قائماً قبل سنوات تبرز حجم التراجع بوضوح. ففي السابق، كانت النوادي الصيفية في حماة تزخر بالأنشطة الثقافية والرياضية والفنية، وكانت متاحة في مختلف الأحياء تقريباً. من الرسم والمسرح إلى الرحلات الترفيهية والرياضة، كانت البرامج غنية ومتنوعة. أما اليوم، فهي إما غائبة تماماً أو محصورة في بعض الأحياء الراقية، مما يحرم الغالبية العظمى من الأطفال في المناطق الشعبية من الوصول إليها. خالد، أب لثلاثة أطفال، يتحدث عن ذكرياته مع النوادي الصيفية في حي العزيزية حيث تعلّم السباحة والنجارة في طفولته، لكنه اليوم يصطدم بواقع مختلف حين يحاول تسجيل أطفاله. «حتى النوادي التي ما زالت موجودة صارت تفرض رسوماً باهظة، والانتظار فيها طويل. لم يعد أمام أطفالي سوى الشارع أو الجلوس أمام الهاتف طوال اليوم»، يقول بحسرة.

هذه الأزمة لا تقتصر على الوضع الاقتصادي، بل تشمل أيضاً انهيار البنية التحتية للمراكز التي كانت تشكّل فضاءات لتجمّع الأطفال. الكثير من المباني القديمة التي احتضنت أنشطة النوادي لعقود، باتت متهالكة وغير صالحة للاستخدام، دون أن تحظى بأي إصلاحات أو رعاية من الجهات المعنية. سمر، وهي أم لابنة تبلغ من العمر ٩ سنوات، تضطر لترك طفلتها في المنزل بمفردها خلال الصيف لأنها لا تستطيع تحمّل تكاليف النادي الوحيد القريب من منزلها. «أخاف عليها من الوحدة أو من أن تتعرض لمكروه. لكنها تبقى في المنزل لأن لا خيار آخر لدينا»، تقول سمر بمرارة.

في بعض الأحياء الشعبية، تحاول بعض الجمعيات الأهلية ملء الفراغ من خلال تنظيم أنشطة تطوعية، لكنها جهود تبقى محدودة وعاجزة عن استيعاب العدد الكبير من الأطفال. أحمد، متطوع في إحدى هذه الجمعيات، يقول إنهم يستخدمون إحدى قاعات المسجد لتنظيم ورش رسم وألعاب تعليمية، لكن الإمكانيات شديدة التواضع. «حتى الورق والألوان لا تتوفر لدينا. لا يمكننا أن ننافس الشارع أو الأجهزة الإلكترونية بما لدينا»، يوضح أحمد، مشيراً إلى أن أغلب الأطفال في الحي يمضون وقتهم في الشارع لأنهم لا يجدون ما يشغلهم.

ولا تقف آثار هذه الأزمة عند حدود العطلة الصيفية، بل تمتد إلى تأثيرات نفسية وسلوكية خطيرة على الأطفال. فالعزلة والملل قد يتحولان إلى بوابة للتسرب إلى الشوارع، أو الانخراط في سلوكيات ضارة. بعض النوادي الخاصة، ورغم قدرتها على الاستمرار، لا تقدم برامج متوازنة أو تراعي الجوانب الثقافية والفنية، بل تركز على دروس مكثفة تشبه استمراراً للعام الدراسي. كثير من العائلات تجد نفسها مجبرة على دفع مبالغ مرتفعة في مقابل أنشطة لا تنسجم مع احتياجات الطفل في هذه المرحلة.

المؤلم في المشهد أن حماة، المدينة الغنية بحدائقها ونهر العاصي وتراثها العريق، تملك كل المقومات اللازمة لتحويل الصيف إلى موسم للتنمية الطفولية. النهر وحده يمكن أن يكون قاعدة للأنشطة الرياضية والمائية، والبيوت الأثرية تصلح لورش التراث والحرف اليدوية. لكن كل هذه الإمكانات تبقى معطّلة في ظل غياب التخطيط والدعم الجدي من الجهات الرسمية.

الحلول موجودة لكنها بحاجة إلى إرادة. يمكن للبلديات بالتعاون مع المنظمات المحلية أن توفر فضاءات آمنة ومجانية أو رمزية التكلفة للأطفال. كما يمكن استثمار الساحات المدرسية والمرافق العامة خلال العطلة الصيفية بدلاً من تركها مغلقة. لكن الأهم من ذلك هو أن يُنظر إلى النوادي الصيفية باعتبار ها جزءاً من عملية بناء الإنسان، وليست ترفاً أو خدمة هامشية. ما لم يُنظر إلى الطفل بوصفه أولوية في خطط التنمية، ستبقى العطلات الصيفية في حماة موسم ضياع وفرص مهدورة، يدفع ثمنها أطفال يزدادون عزلة وفراغاً عاماً بعد آخر.

هجوم مار الياس يهزّ دمشق ويعيد إلى الواجهة شبح الحرب ويهدد نسيج التعايش

أخبار ٢

من يحمي تنوع المكونات في سوريا؟

الهجوم الإرهابي الأخير على كنيسة مار الياس في دمشق، وما سبقه وتبعه من ردود أفعال خجولة ومكررة، أعاد طرح السؤال الذي لم يجد جواباً منذ سنوات، من يحمي تنوع سوريا ومكوناتها؟.

سوريا لم تكن يوماً بلداً بلون واحد، بل هي فسيفساء من قوميات وأديان وطوائف وثقافات، عاشت في هذا الجغرافيا بتوازن وانسجام سرعان ما تهاوى مع تصاعد العنف وغياب الحكومة التي تتبنى دور الضامن للحياة الآمنة للجميع.

فحين يقتل مصلون في كنيسة ويعلّق أداء الشعائر خشية تكرار الجريمة، فذلك يعني أن الخطر لم يعد طارئاً، بل صار مستقراً في قلب المدن.

إن استمرار الانهيار الأمني، وغياب المشروع السياسي الذي يضمن تمثيل كل المكونات السورية، ويعزّز مشاركتها في الحكم، ليس إهانة لتاريخ البلاد فقط، بل هو تهديد وجودي لحاضرها ومستقبلها، فكل مرة يُستهدف فيها جزء من المجتمع، يُستهدف الكل ويُضرب ما تبقى من فكرة الوطن الواحد.

ما يحتاجه السوريون ليس بيانات تنديد أو مجرد وعود بالتحقيق، بل رؤية وطنية جريئة تضع أمن الناس وكرامتهم فوق الحسابات السياسية، فإما أن تعود سوريا لتكون بلداً لكل السوريين، أو ستبقى ساحة مفتوحة للفوضى والتطرف.

تعدد الأطياف والمكونات في سوريا ليس عبئاً يثقل كاهلها، ولا مشكلة تتطلب البحث عن حلول.

وهذه الأطياف والمكونات ليست تجمعات طارئة، بل هي موجودة منذ آن وجدت سوريا، وتشكل عبر تكاملها وتناغمها الوطني لوحة جميلة تميز سوريا الشامخة بتاريخها وبالعيش المشترك بين جميع مكوناتها التي تشكل هويتها وقوتها.

ومن لا يحرص على هذه الهوية، ولا يدافع عن تلك القوة، سيخسر نفسه قبل أن يخسر البلد بأكمله.

هيئة التحرير

تركة البعث الثقيلة.. المركزية التي أنهكت سوريا

نوّه غفير اللطس على أنه لطالما كانت سوريا نموذجاً لنظام حكم مركزي، حيث تتولى الحكومة المركزية في دمشق معظم القرارات السيادية والاقتصادية، فالآن ستكون اللامركزية حلاً يساهم في تحقيق الاستقرار وتوزيع السلطة بشكل أكثر عدلاً.»٣

عودة مرتزقة «داعش» تشعل مخاوف أمنية... و"قسد" في خط المواجهة الأول

تشهد مناطق شمال وشرق سوريا مؤخرًا تصاعدًا في التحذيرات الأمنية على خلفية تقارير استخباراتية وإعلامية تشير إلى عودة تنسيق بين مجموعات من فلول تنظيم «داعش» الإرهابي، بعد هدوء نسبي خلال الفترة الماضية. ورغم الضربات المتتالية التي تلقاها التنظيم، فإن بقاياه لا تزال تشكّل خطرًا داهمًا على أمن واستقرار سوريا والمنطقة ككل.»٢

في ظل تضارب الروايات حول نتائج الحرب وتعليق طهران التعاون مع الوكالة الدولية.. هل يصمد وقف إطلاق النار بين إيران وإسرائيل

بعد مرور أكثر من أسبوع على سريان اتفاق وقف إطلاق النار بين إيران وإسرائيل، تتضارب الروايتين الإيرانية والإسرائيلية حول نتائج هذه الحرب، ويستمر الجدل حول مصير مخزون اليورانيوم الإيراني، ويتصاعد القلق من تعليق طهران تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية»٥

«تحالف ابراهام» مشروع إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بين التطبيع والتحديات الفلسطينية

في خطوة تاريخية تعكس تحولات كبيرة في سياسة الشرق الأوسط والعلاقات الدولية، أُطلق في عام ٢٠٢٠ مشروع تحالف ابراهام، وهو تحالف سياسي واقتصادي يجمع عدة دول في المنطقة بهدف تعزيز السلام والاستقرار، وتحقيق تعاون اقتصادي وثقافي بين أعضائه، ويشمل الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السودان، المغرب، بالإضافة إلى التطبيع الأخير مع دولة إسرائيل.»٥

عودة مرتزقة «داعش» تشعل مخاوف أمنية... و"قسد" في خط المواجهة الأول

تشهد مناطق شمال وشرق سوريا مؤخرًا تصاعدًا في التحذيرات الأمنية على خلفية تقارير استخباراتية وإعلامية تشير إلى عودة تنسيق بين مجموعات من فلول تنظيم «داعش» الإرهابي، بعد هدوء نسبي خلال الفترة الماضية. ورغم الضربات المتتالية التي تلقاها التنظيم، فإن بقاياه لا تزال تشكّل خطرًا داهمًا على أمن واستقرار سوريا والمنطقة ككل.

في البادية السورية وعلى أطراف دير الزور والرقة، رُصدت تحركات مشبوهة لخلايا نائمة مرتبطة بتنظيم «داعش»، استغلت الانشغال الإقليمي والدولي بقضايا أخرى لتعيد تنظيم صفوفها وتنفيذ عمليات اغتيال وتفجيرات متفرقة. وتؤكد مصادر محلية أن المرتزقة الذين فرّوا من مناطق الاشتباك في السنوات الماضية بدأوا في العودة عبر الحدود غير المضبوطة، مستفيدين من الفوضى الأمنية في بعض المناطق.

عودة مرتزقة «داعش» لا تهدد سوريا فقط، بل تمتد آثارها إلى العراق، وتهدد مصالح أمنية دولية في حال لم يتم التصدي لها بفعالية. فالفكر المتطرف الذي يحمله التنظيم ما زال يشكل بيئة خصبة للتجنيد، خصوصًا في المخيمات المزدحمة مثل مخيم «الهول»، الذي يضم آلاف النساء والأطفال المرتبطين بالتنظيم، ما يجعله قنبلة موقوتة إن لم تتم معالجته سياسيًا وأمنيًا.

«قسد» في مواجهة الإرهاب

في ظل هذا الواقع، تواصل قوات سوريا الديمقراطية (قسد) تصدّر خط المواجهة في الحرب ضد الإرهاب. ومنذ تأسيسها، لعبت «قسد» دورًا محوريًا في دحر «داعش» في معاقله الرئيسية كالرقة والباغوز. واليوم، تواصل تنفيذ حملات أمنية دقيقة بالتعاون مع التحالف الدولي، لضبط الخلايا النائمة وتفكيك شبكات التهريب التي تسهّل عودة المرتزقة.

وقد أثبتت «قسد» كفاءتها في ملاحقة العناصر المتطرفة، مع الحفاظ على توازن دقيق بين العمليات العسكرية والأمن المجتمعي، لا سيما في مناطق ذات حساسية عشائرية وقومية. كما طالبت مرارًا المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه ملف المعتقلين الدواعش ومخيمات النساء والأطفال، محذّرة من تداعيات ترك هذا الملف دون حلول جذرية.

وسط هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى دعم دولي متجدد لجهود «قسد» والقوى الأمنية المحلية في شمال وشرق سوريا. فاستمرار الضغط الأمني والعسكري على خلايا «داعش» يتطلب إمكانيات لوجستية واستخباراتية، إضافة إلى دعم سياسي يعزز الاستقرار طويل الأمد في المنطقة.

وفي ظل التهديدات المتزايدة، يبدو أن الحرب ضد الإرهاب لم تنته بعد، وأن أمن سوريا والمنطقة لا يزال مرهونًا بقدرة الأطراف الفاعلة على التنسيق، والاعتراف بالدور الحيوي الذي تؤديه «قسد» في صد تمدد الإرهاب المتجدد.

الأمم المتحدة تحذر من إعادة السوريين... الوضع في بلادهم لا يزال هشاً

حذّر المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، من مغبة إعادة اللاجئين السوريين إلى بلدهم في الوقت الراهن، مشدداً على أن الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في سوريا لا تزال مضطربة وهشة، ولا توفر الحد الأدنى من مقومات العودة الطوعية والآمنة والكريمة، التي تُعتبر من المبادئ الأساسية في القانون الدولي الإنساني.

وفي مقابلة نُشرت يوم السبت في صحيفة «فرانكفورتر ألغماينه تسايتونغ» الألمانية واسعة الانتشار، أعرب غراندي عن قلقه العميق حيال انسحاب الحكومة الألمانية مؤقتاً من برنامج إعادة التوطين الذي تشرف عليه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالإضافة إلى قرارها الأخير بتعليق لمّ شمل عائلات اللاجئين الحاصلين على «الحماية الثانوية». واعتبر غراندي أن هذه القرارات قد تكون لها تداعيات إنسانية خطيرة، مشيراً إلى أن الضغط على اللاجئين من أجل العودة في ظل هذه الظروف «لن يؤدي إلا إلى خلق مشاكل جديدة ومعاناة مضاعفة».

وأوضح غراندي أن مئات الآلاف من السوريين قد عادوا بالفعل إلى مناطقهم الأصلية، ومعظمهم من النازحين داخلياً، إلا أن معدلات العودة من أوروبا، وخصوصاً من ألمانيا، لا تزال منخفضة جداً، ويرجع ذلك إلى سوء الأوضاع الأمنية، والانهيار الاقتصادي، وتدهور البنية التحتية الأساسية في سوريا، فضلاً عن غياب الضمانات القانونية والسياسية للعودة الآمنة. وأردف قائلاً: «اللاجئون لا يحتاجون فقط إلى الأمل، بل إلى بيئة مستقرة وآمنة، ومساعدات ملموسة تمكنهم من إعادة بناء حياتهم».

وأشار المفوض الأممي إلى أن الحكومة السورية، بعد التغييرات التي شهدها النظام خلال السنوات الأخيرة، لا تزال تفتقر إلى الخبرة المؤسسية والسياسية الكافية لإدارة شؤون الدولة بشكل يضمن الأمن والاستقرار لجميع المواطنين، ما يجعل أي محاولات لإعادة اللاجئين قسرياً محفوفة بالمخاطر، وتتنافى مع الأعراف الدولية.

وكانت الحكومة الألمانية قد أعلنت، في أبريل الماضي، تجميد برنامج إعادة توطين اللاجئين الأكثر عرضة للخطر، وهو القرار الذي أثار انتقادات واسعة من قبل منظمات حقوق الإنسان وهيئات دولية، خاصة أن ألمانيا كانت قد تعهدت في وقت سابق باستقبال نحو ١٣ ألف لاجئ سوري خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥. ومع تغير الحكومة في شهر مايو المنصرم، توقفت هذه التعهدات بشكل مفاجئ، مما دفع بالمفوضية إلى التعبير عن استيائها وتحذيرها من انعكاسات هذا القرار.

وفي معرض حديثه عن أهمية تقديم الدعم داخل سوريا، شدد غراندي على ضرورة تحسين نوعية المساعدات الإنسانية، لافتاً إلى أن التركيز لا يجب أن يكون فقط على الدعم العيني أو الغذائي، بل على تمكين اللاجئين اقتصادياً ومساعدتهم في إطلاق مشاريع صغيرة تعيد لهم الكرامة والاستقلال. واستشهد بقصة امرأة من محافظة درعا جنوب البلاد، كانت تتمنى فقط امتلاك ثلاجة بسيطة حتى تتمكن من بدء مشروعها كطاهية، وبالتالي إعالة أطفالها.

التضييق على لمّ شمل العائلات... تهديد لجهود الاندماج

تزامنت تصريحات غراندي مع تمرير البرلمان الألماني (البوندستاغ) لمشروع قانون يقضي بتعليق لمّ شمل عائلات اللاجئين الحاصلين على «الحماية الثانوية» لمدة عامين. واعتبر غراندي أن هذا القرار سيؤثر سلباً على جهود الاندماج الاجتماعي والثقافي لهؤلاء اللاجئين، مضيفاً: «الاندماج لا يمكن أن يتم دون وحدة الأسرة، وغياب العائلة يجعل من الصعب على اللاجئ أن يستقر نفسياً ويشعر بالانتماء إلى المجتمع الجديد».

ويبلغ عدد اللاجئين السوريين المقيمين في ألمانيا حالياً تحت بند «الحماية الثانوية» أكثر من ٣٨٨ ألف شخص، وهم لا يستوفون الشروط القانونية الكاملة للحصول على صفة اللاجئ السياسي، لكنهم في المقابل مهددون بخطر جسيم إذا أعيدوا إلى بلادهم، سواء بسبب الحرب أو الاضطهاد السياسي أو الظروف الإنسانية المتردية.

في ختام تصريحاته، وجّه غراندي نداء للمجتمع الدولي، خاصة للدول الأوروبية، بعدم التخلي عن التزاماتها الإنسانية تجاه اللاجئين السوريين، محذراً من أن أي تخفيف للدعم أو الضغط باتجاه العودة قد يؤدي إلى أزمات جديدة، ويُفاقم من معاناة من هم أصلاً ضحايا النزاع المستمر منذ أكثر من ١٣ عاماً. ودعا إلى تبني نهج أكثر إنسانية ومرونة، يأخذ في الاعتبار الظروف المأساوية التي لا تزال تعيشها مناطق واسعة من سوريا.

الإدارة الذاتية تتوقع استلام ٣٠٠ ألف طن من القمح

توقّعت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا أن يصل إجمالي كميات القمح المستلمة من المزارعين هذا الموسم إلى نحو ٣٠٠ ألف طن، إثر التراجع الملحوظ في معدلات الإنتاج بسبب الجفاف والظروف المناخية القاسية التي أثّرت على المحاصيل في عموم المنطقة.

وقال جوان محمد حسن، الرئيس المشترك للجنة الصوامع والمطاحن في مجلس الاقتصاد والزراعة، إن الكميات التي جرى استلامها حتى الآن من مزارعي شمال وشرق سوريا بلغت ٢٥٤ ألف طن، مشيراً إلى أن عملية الاستلام تسير بشكل منتظم في مختلف المراكز التابعة للإدارة الذاتية. وأوضح حسن أن الإدارة ملتزمة باستلام كامل الكمية المنتَجة من القمح لهذا الموسم، في خطوة تهدف إلى دعم المزارعين وضمان الأمن الغذائي في الإقليم، رغم تحديات التراجع في المحصول الناتج عن شح الأمطار وارتفاع درجات الحرارة في الزراعية في البلاد، أحد أسوأ مواسمه منذ عقود نتيجة الجفاف الذي قلّص منسوب المياه الجوفية، وأثر على نمو السنابل وكثافة الغلال.

ويُعد محصول القمح من أهم المحاصيل الاستراتيجية في مناطق الإدارة الذاتية، حيث تعتمد عليه في تأمين احتياجات الطحين وصناعة الخبز، إلى جانب دوره الحيوي في استقرار الاقتصاد المحلي ومعيشة آلاف الأسر العاملة في القطاع الزراعي.

وتسعى الإدارة الذاتية عبر مؤسساتها الزراعية إلى تقديم الدعم الفني واللوجستي للمزارعين، إلى جانب مراقبة عمليات التسليم والتخزين، بهدف الحفاظ على ما تبقى من الإنتاج وتجنب أي أزمات غذائية خلال الأشهر المقبلة.

تراجع عالمي في تطعيم الأطفال يهدد ملايين الأرواح

كشفت دراسة دولية حديثة عن تراجع مقلق في معدلات تلقيح الأطفال ضد الأمراض القاتلة في مختلف أنحاء العالم، نتيجة استمرار الفجوات الاقتصادية، وتأثير جائحة كوفيد-١٩، وانتشار المعلومات المضللة حول سلامة اللقاحات. هذا التراجع يهدد حياة ملايين الأطفال ويقوّض عقودًا من التقدم في مجال الصحة العامة.

وتقدّم الدراسة، التي نُشرت الأربعاء في مجلة ذي لانست، مراجعة شاملة لتاريخ تطعيم الأطفال في ٢٠٤ دول ومناطق من عام ١٩٨٠ حتى ٢٠٢٣، بالتزامن مع مؤتمر المانحين للتحالف العالمي للقاحات والتحصين (غافي) المنعقد في بروكسل.

وعلى مدى الخمسين عامًا الماضية، أنقذ برنامج التلقيح الأساسي التابع لمنظمة الصحة العالمية نحو ١٥٤ مليون طفل، بفضل مضاعفة معدلات التطعيم ضد أمراض خطيرة مثل الدفتيريا، الكزاز، السعال الديكي، الحصبة، شلل الأطفال، والسل.

لكن الدراسة تؤكد أن هذه المكاسب تخفي وراءها تحديات متزايدة وفوارق صارخة، حيث سُجّل انخفاض في معدلات تلقيح الحصبة في نحو نصف دول العالم بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٩، خاصة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، كما تراجعت معدلات التغطية بلقاحات أساسية في عدد من الدول الغنية.

ومع تفشي جائحة كورونا، ازدادت هذه التحديات تعقيدًا. فقد حُرم حوالي ١٣ مليون طفل إضافي من أي جرعة لقاح بين ٢٠٢٠ و٢٠٢٣، فيما لم يحصل نحو ١٥,٦ مليون طفل على الجرعات الكاملة من لقاح الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي أو لقاح الحصبة.

وما تزال الفجوات في التغطية باللقاحات واسعة، لا سيما في الدول الفقيرة، حيث يعيش أكثر من نصف الأطفال غير الملقحين في العالم — البالغ عددهم ١٥,٧ مليونًا في عام ٢٠٢٣ — في ثماني دول فقط، تقع معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الجنوبية.

وقال جوناثن موسر، الباحث الرئيسي في الدراسة من معهد القياسات الصحية والتقييم بالولايات المتحدة:

"التلقيح المنتظم للأطفال هو من أكثر التدخلات الصحية العامة فعالية وكفاءة من حيث التكلفة، لكن التحديات العالمية المستمرة — من جائحة كوفيد، إلى انتشار المعلومات الخاطئة والتردد في أخذ اللقاحات — تقوض هذا التقدم."

وأشارت الباحثة المشاركة إميلي هاوزر إلى أن هذه التحديات تتفاقم بفعل النزاعات المسلحة، النزوح الجماعي، الأزمات السياسية والاقتصادية، وتغير المناخ، مما أدى إلى تفشي أمراض كان من الممكن الوقاية منها باللقاحات في أنحاء متعددة من العالم.

فعلى سبيل المثال، شهد الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٤ ارتفاعًا في إصابات الحصبة بمعدل عشرة أضعاف مقارنة بعام ٢٠٢٣، وسجلت الولايات المتحدة أكثر من ألف إصابة مؤكدة في شهر واحد فقط، وهو ما يفوق عدد الحالات المسجلة طوال العام السابق. كما تم الإبلاغ عن عودة حالات شلل الأطفال في باكستان وأفغانستان، إلى جانب تفشٍ جديد في بابوا غينيا الجديدة.

ويهدد هذا التراجع فرص تحقيق أهداف منظمة الصحة العالمية الخاصة بالتلقيح بحلول عام ٢٠٣٠، والتي تشمل تلقي ٩٠٪ من الأطفال والمراهقين للقاحات الأساسية، وتقليص عدد الأطفال غير المطعّمين إلى النصف مقارنة بعام ٢٠١٩. وحتى الآن، نجحت ١٨ دولة فقط في الوصول إلى هذا الهدف.

وأثار بيل غيتس، مؤسس شركة مايكروسوفت وأحد أبرز الداعمين للتحصين العالمي، القلق في بيان أصدره الثلاثاء، قائلاً:

"للمرة الأولى منذ عقود، من المرجّح أن يزداد عدد الأطفال الذين يموتون هذا العام حول العالم بدلاً من أن يتراجع، وهو أمر مأساوي."

وتعهّد غيتس بتقديم ١,٦ مليار دولار لصالح تحالف «غافي»، إلى جانب تمويل مستمر لمنظمة الصحة العالمية والتحالف الدولي لمكافحة شلل الأطفال.

ويؤكد خبراء «مايو كلينيك» أن اللقاحات لا تزال من أنجح وسائل الوقاية من الأمراض، إذ تُعطى في مراحل مبكرة من عمر الطفل لحمايته من أمراض مثل الدفتيريا وشلل الأطفال والروتا والكزاز والسعال الديكي، وغيرها. ويرجع انخفاض معدلات الإصابة بهذه الأمراض إلى فعالية اللقاحات.

كما شدّدوا على أن اللقاحات لا تسبب التوحّد، ولا توجد أدلة علمية تدعم هذا الزعم، بعد أن أزيلت دراسة عام ١٩٩٨ المثيرة للجدل من السجل العلمي منذ عام ٢٠١٠.

وتبقى الآثار الجانبية للقاحات عمومًا طفيفة ومؤقتة، مثل الحمى أو الألم في موضع الحقن، بينما تعتبر المضاعفات الخطيرة نادرة للغاية وتخضع للمراقبة الطبية الدقيقة. وتُعطى اللقاحات وفق جدول زمني دقيق لضمان أقصى فعالية في وقت تكون فيه مناعة الطفل ما تزال في طور التكوّن.

وفي ظل هذه المعطيات، تدعو المؤسسات الصحية العالمية إلى بذل جهود عاجلة لسد فجوة التلقيح، حماية لأرواح الأطفال وتعزيزًا لصحة المجتمعات حول العالم.

جهاز يحصد الماء من الهواء... دون كهرباء أو شبكة مياه!

تخيّل أن تستخرج مياه شرب نقية من الهواء، دون الحاجة إلى كهرباء أو شبكة توزيع! هذا ليس خيالاً علمياً، بل إنجاز حقيقي حققه مهندسو معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) عبر تطوير جهاز مبتكر يعتمد على لوح بسيط بحجم نافذة قادر على استخلاص المياه من الهواء، حتى في أكثر المناطق جفافاً.

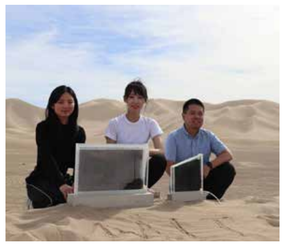

الحل في الهواء: تكنولوجيا الهلام المائي

الجهاز، الذي يُعرف باسم «حاصد المياه من الهواء»، يستخدم مادة هلامية متقدمة تقوم بامتصاص بخار الماء ليلاً. وعند شروق الشمس، تتسبب الحرارة في تبخير هذا البخار داخل حجرة زجاجية، فيتكثف على الأسطح ويُجمع كماء نقي صالح للشرب. التصميم يستوحي من فن الأوريغامي لتوسيع مساحة الامتصاص، مما يزيد من كفاءة الجهاز رغم بساطته.

مع معاناة أكثر من ٢,٢ مليار إنسان من نقص المياه النظيفة، وتراجع فاعلية مصادر المياه التقليدية، يأتي هذا الجهاز ليقدم حلاً بديلاً ومستداماً، مستفيداً من مصدر غير مرئي لكن دائم: بخار الماء في الهواء.

ما يُميز هذا الجهاز عن غيره أنه لا يحتاج إلى كهرباء أو بطاريات. وقد تم اختباره ميدانياً في «وادي الموت» بكاليفورنيا، أحد أكثر المناطق جفافاً في الولايات المتحدة، حيث تمكن من إنتاج نحو ١٦٠ مل من الماء يومياً حتى في رطوبة لا تتجاوز ٢١٪. الكمية قد تبدو قليلة، لكنها قابلة للزيادة بتركيب عدة وحدات.

على عكس تقنيات سابقة استخدمت مواد كيميائية ضارة مثل كلوريد الليثيوم، يستخدم الجهاز الجديد الغلسرين كمكوّن آمن، إضافة إلى تحسينات في البنية النانوية للهلام، مما يجعل الماء الناتج صالحاً للشرب دون الحاجة إلى فلاتر أو معالجة إضافية.

رغم أن كل وحدة تُنتج كمية محدودة من الماء، إلا أن تركيب عدة ألواح يمكن أن يوفّر احتياجات منزل في بيئة جافة. يتميز الجهاز بتكلفة تصنيع منخفضة وسهولة التركيب، ما يجعله مثالياً للاستخدام في المناطق المعزولة أو أثناء الأزمات الإنسانية.

يقود المشروع البروفسور شوانهي تشاو، بمشاركة باحثين من MIT وجامعة سنغافورة الوطنية. ويواصل الفريق حالياً العمل على تحسين أداء الجهاز وتوسيعه لتجارب ميدانية أوسع، بهدف تطوير نظام متنقل وفعّال يُستخدم في المناطق التي تعاني من شحّ المياه.

دراسة: مشاكل الرؤية مؤشر مبكر على الزهايمر

كشفت دراسة علمية حديثة أن العين يمكن أن تكون نافذة مبكرة لفهم صحة الدماغ، حيث تبين أن بعض مشكلات الرؤية قد تمثل أولى العلامات الدالة على التدهور المعرفي والخرف، بما في ذلك مرض الزهايمر.

ووفقًا لتقرير نشره موقع «ساينس ألبرت»، فقد توصل باحثون إلى أن ضعف حساسية البصر قد ينبئ بالإصابة بالخرف قبل أكثر من عقد من ظهور الأعراض التشخيصية الواضحة، ما قد يساعد الأطباء على التدخل المبكر وتحسين فرص العلاج.

استندت الدراسة إلى متابعة طويلة الأمد لـ٨٦٢٣ شخصًا يتمتعون بصحة جيدة في نورفولك بإنجلترا، حيث خضعوا لاختبارات بصرية دقيقة، من بينها اختبار يطلب من المشارك الضغط على زر عند رؤيته مثلثاً يتكون من نقاط متحركة. وقد تبين أن الذين أصيبوا بالخرف لاحقًا – وعددهم ٥٣٧ – أبدوا استجابات أبطأ بشكل ملحوظ.

ويعتقد العلماء أن التغيرات التي تطرأ على الرؤية ترتبط بتأثير لويحات الأميلويد السامة المرتبطة بالزهايمر، والتي قد تصيب أولاً المناطق الدماغية المسؤولة عن المعالجة البصرية، قبل أن تمتد إلى مراكز الذاكرة. لذا، يرى الباحثون أن اختبارات الرؤية قد تكشف عن التدهور العصبي قبل أن تظهر النتائج في اختبارات الذاكرة التقليدية.

كما أظهرت الدراسة أن مرضى الزهايمر يعانون من تراجع في القدرة على تمييز حدود الأجسام (حساسية التباين)، ورؤية طيف معين من الألوان – خاصة الأزرق والأخضر – في المراحل المبكرة. وقد لا يدرك المصابون هذه التغيرات إلا بعد أن تؤثر سلبًا على حياتهم اليومية.

ومن العلامات الأخرى المبكرة التي تناولتها الدراسة، وجود ضعف في «التحكم التثبيطي» لحركات العين، ما يجعل المصابين أكثر عرضة للتشتت بفعل المنبهات الخارجية، وهو ما قد ينعكس سلبًا على قدرتهم على القيادة، على سبيل المثال.

ولفت الباحثون إلى أن أنماط حركة العين لدى مرضى الخرف تتغير، بحيث لا يتبعون النمط المعتاد في متابعة تفاصيل وجوه الآخرين، مما قد يضعف تفاعلهم الاجتماعي.

وأشارت دراسات سابقة إلى أن حركة العين – مثل تلك التي تحدث أثناء القراءة أو مشاهدة التلفاز – ترتبط بتحسين الذاكرة. وقد يكون هذا أحد أسباب تمتع القرّاء المنتظمين بذاكرة أفضل وانخفاض خطر الإصابة بالخرف، لا سيما وأنهم غالبًا ما يمتلكون مستوى تعليميًا أعلى، وهو ما يعزز ما يُعرف بـ«الاحتياطي المعرفي» في الدماغ.

وخلصت دراسات أخرى إلى أن حركات العين السريعة من اليسار إلى اليمين – بمعدل حركتين في الثانية – قد تعزز الذاكرة الذاتية المرتبطة بتجارب الحياة الشخصية.

جهاد أشرفي.. صخرة الدفاع السوري في الثمانينيات ومسيرة حافلة داخل وخارج الملعب

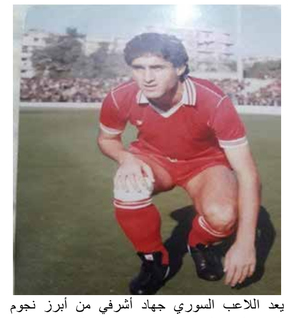

يعد اللاعب السوري جهاد أشرفي من أبرز نجوم الكرة السورية في ثمانينيات القرن الماضي، حيث تميز بإمكانياته البدنية الكبيرة التي جعلت منه مدافعاً صلباً وعنيداً، بالإضافة إلى هدوئه وثقته بنفسه، ما أهّله ليكون أحد الأعمدة الأساسية في الفرق التي لعب لها على مدار مسيرته الرياضية.

ولد أشرفي في مدينة حلب عام ١٩٦٣، وبدأ شغفه بكرة القدم منذ سن مبكرة ضمن صفوف صغار نادي الاتحاد الحلبي، قبل أن يتدرج في المدرسة الكروية الاتحادية المعروفة بإنتاجها للعديد من النجوم. لعب في فئة الأشبال وتدرج في الفئات العمرية حتى وصل إلى فئة الرجال عام ١٩٧٩، ثم انتقل لاحقاً إلى صفوف نادي الجيش السوري ونادي البرج اللبناني.

وعلى صعيد المنتخبات، مثّل جهاد أشرفي منتخبي مدارس حلب ومنتخب حلب، قبل أن ينضم إلى المنتخب العسكري، ثم المنتخب الوطني السوري، وخاض بقميص «نسور قاسيون» ٢٢ مباراة دولية.

ومن أبرز مشاركاته مع المنتخب الوطني: تصفيات كأس العالم ١٩٨٢ و١٩٨٦، والتصفيات الأولمبية ١٩٨٤، دورة الألعاب الآسيوية في ال هند١٩٨٢، تصفيات كأس آسيا في سنغافورة ١٩٨٤، دورة الألعاب العربية في المغرب ١٩٨٥، دورة كيرين في اليابان ١٩٨٣، دورة لال نهرو في الهند ١٩٨٦، ودورة بنغلادش ١٩٨٦.

وعلى صعيد الأندية، حقق مع نادي الاتحاد العديد من الإنجازات، من أبرزها: كأس الجمهورية عامي ١٩٨٢ و١٩٨٥، بطولة الدوري السوري أعوام ١٩٩٣ و١٩٩٥، بطولة الأندية العربية في السعودية، كأس بلدية حلب.

أنهى جهاد أشرفي مسيرته الكروية عام ١٩٩٥ بسبب إصابة قوية، وأقيمت له مباراة اعتزالية جمعت نادي الاتحاد والمنتخب السوري، انتهت بفوز الاتحاد بهدف وحيد، وقد سلّم قميصه خلال اللقاء إلى اللاعب محمد شيخو.

بعد الاعتزال، اتجه أشرفي إلى التدريب، وشارك في دورات تدريبية نظمها الاتحاد السوري والاتحاد الآسيوي، ونال شهادة التدريب الآسيوية «C»، كما شارك في دورة التضامن الإسلامي، وأشرف على تدريب فرق القواعد في نادي الاتحاد.

وفي مغتربه التركي، أسس جهاد أشرفي أكاديمية كروية في مدينة إسطنبول، تُعنى بتأهيل المواهب السورية الناشئة على أسس علمية ومهنية، وقد نجح في بناء فريق ناشئ شارك في البطولات المحلية السورية في تركيا، وساهم في خلق بيئة آمنة للشباب لممارسة شغفهم بالرياضة، ورفد الفرق بمواهب واعدة.

وعبر مسيرته، عاصر أشرفي ثلاثة أجيال من أبرز نجوم الكرة السورية، من بينهم الجيل الأول: ياسين طراب، عبد الرحمن كاتبة، أحمد وتد، جهاد شيط، أحمد هواش، محمود اليوسف، جمال هدلة، رياض الجابي، سمير ليلى، عبد القادر سلطان، عبد الباسط حلاب، جمال حفار، وغيرهم.

الجيل الثاني: محمد دهمان، عصام محروس، راغد خليل، محمود السيد، نزار محروس، كيفورك ماردكيان، جودت سليمان، عبد القادر كردغلي، وغيرهم.

الجيل الثالث: محمد العفش، حسين العفش، ياسر السباعي، عمار أزمرلي، سعد سعد، مجد حجار، أحمد شبابات، بكري حموي، ياسر لبابيدي، مصطفى جبقجي، وغيرهم.

وترك جهاد أشرفي بصمة واضحة في تاريخ الكرة السورية كلاعب ومدرب ومؤسس، ويمثل اليوم نموذجاً يُحتذى في الإصرار والعطاء داخل الوطن وفي المهجر.

إقبال شبابي لافت على صالات كمال الأجسام في حلب

تشهد النوادي الرياضية في مدينة حلب نشاطاً ملحوظاً وازدحاماً غير مسبوق من الشباب منذ عدة سنوات، حيث يتوافد الشباب بشكل يومي إلى صالات كمال الأجسام، كلٌّ منهم يحمل هدفاً شخصياً يطمح لتحقيقه. بعضهم يسعى لخسارة الوزن واستعادة لياقته البدنية، والبعض الآخر يعمل على بناء جسم عضلي متناسق، فيما يطمح آخرون لتنشيط أجسامهم وتحسين حالتهم الصحية والنفسية من خلال الالتزام بالرياضة.

في أحد النوادي الرياضية الواقعة في حي الشهباء، يتحدث الشاب أحمد (٢٨ عاماً) عن تجربته قائلاً: «أداوم على النادي بشكل يومي منذ ثلاثة أشهر. هدفي الأساسي كان إنقاص الوزن، لكن مع الوقت وجدت في الرياضة متنفساً للطاقة السلبية وضغط الحياة. اليوم أصبحت الرياضة عادة يومية لا يمكنني الاستغناء عنها». ويضيف بابتسامة: «لاحظت فرقاً كبيراً في جسمي وحالتي النفسية، أشعر بنشاط أكبر وثقة بالنفس لم أكن أمتلكها من قبل».

أما الشاب محمد (٢٢ عاماً)، فقد كان هدفه مختلفاً قليلاً، إذ يقول: «منذ صغري وأنا معجب بأجسام الرياضيين المحترفين. بدأت التمرين بهدف بناء عضلات وتشكيل جسم قوي ومتناسق. أتمرن بشكل يومي تقريباً، وأتبع نظاماً غذائياً خاصاً يساعدني على تحقيق أهدافي». ويؤكد محمد أن التزامه بالرياضة لم ينعكس فقط على مظهره الجسدي، بل أيضاً على نمط حياته كاملاً، من حيث الانضباط وتنظيم الوقت وحتى نوعية الطعام الذي يتناوله.

ومن جهة أخرى، كان لنا لقاء مع المدرب الرياضي كابتن حسام، الذي يعمل في أحد الأندية منذ أكثر من سبع سنوات، ويقول: «نلاحظ في السنوات الأخيرة إقبالاً متزايداً من الشباب على النوادي الرياضية، خاصة بعد الاستقرار النسبي في المدينة. كثيرون أصبحوا يفضلون استثمار وقتهم في الرياضة بدل الجلوس في المقاهي أو إضاعة الوقت على الهواتف». ويضيف كابتن حسام: «مهنتي تتطلب الكثير من الصبر والمعرفة، حيث أقوم بإعداد برامج تدريبية مناسبة لكل شخص بحسب حالته الصحية وهدفه من التمرين. لا يقتصر الأمر على إعطاء تمارين فقط، بل أحرص أيضاً على توجيه المتدربين لكيفية استخدام الأجهزة بشكل آمن وتجنّب الإصابات، خاصة في ما يتعلق بالأوزان الثقيلة».

ويؤكد المدرب أن رياضة كمال الأجسام لا تقتصر على بناء العضلات فقط، بل هي وسيلة لتحسين الصحة العامة وتعزيز الثقة بالنفس والانضباط الشخصي، ويضيف: «الشاب الذي يدخل إلى النادي بوزن زائد أو بحالة بدنية ضعيفة، يمكن أن يتحول في غضون أشهر إلى شخص مختلف تماماً، لا من حيث الشكل فقط، بل من حيث العقلية والروح. نحن لا ندرّب أجساداً فقط، بل نساهم في تشكيل شخصيات أكثر إيجابية وطموحاً».

وتشير الملاحظة العامة إلى أن الرياضة في حلب لم تعد مجرد نشاط ترفيهي، بل أصبحت جزءاً من أسلوب حياة للعديد من الشباب، الذين وجدوا في صالات الرياضة ملاذاً آمناً يخرجهم من روتين الحياة اليومية ويمنحهم شعوراً بالإنجاز. وبينما تستمر النوادي الرياضية باستقبال المزيد من المرتادين، تبرز الحاجة لدعم هذه الأماكن وتطويرها، لما لها من دور مهم في دعم الصحة الجسدية والنفسية للمجتمع.

للمرة الثانية على التوالي.. سوريا تواصل حضورها في المكتب التنفيذي لاتحاد الرياضة للجميع

أعلنت وزارة الرياضة والشباب عن فوز سوريا بعضوية المكتب التنفيذي للاتحاد العربي للرياضة للجميع للمرة الثانية على التوالي، من خلال انتخاب رئيسة اتحاد الرياضة للجميع في سوريا، ثناء محمد، لتمثيل البلاد في هذا المنصب.

جاء هذا الإنجاز خلال الاجتماع الرسمي للاتحاد، الذي عُقد في العاصمة المصرية القاهرة، بحضور ممثلين عن معظم الدول العربية. وقد شارك وفد سوريا في الاجتماع عبر تقنية «الزوم»، إلى جانب وفدي قطر وفلسطين، نظراً للقيود المفروضة على حركة الطيران.

وأعربت ثناء محمد عن فخرها بهذا الفوز، مؤكدة أن «هذا الإنجاز يعكس ثقة الأشقاء العرب بالدور الريادي الذي تلعبه سوريا في مجال الرياضة المجتمعية، وحرصها على تعزيز مفهوم الرياضة كحق للجميع وأسلوب حياة يسهم في تعزيز الصحة والتماسك الاجتماعي».

كما جدد أعضاء الاتحاد ثقتهم برئيس الاتحاد المصري عماد البناني، الذي يترأس أيضاً الاتحاد الإفريقي ويشغل منصب نائب رئيس الاتحاد الدولي للرياضة للجميع.

ويأتي هذا الفوز ضمن سلسلة من الإنجازات التي حققتها الرياضة السورية مؤخراً على الصعيد العربي، حيث حصلت سوريا في ١٩ نيسان الماضي على عضوية المكتب التنفيذي للاتحاد العربي لرياضات الكيك بوكسينغ، ممثلةً برئيس الاتحاد السوري للكيك بوكسينغ والموي تاي والقتال المختلط سارية الجزائري. كما نالت عضوية الاتحاد العربي لألعاب القوى في ١٧ نيسان، خلال اجتماعات الجمعية العمومية العشرين للاتحاد في مدينة الدمام السعودية.

تركة البعث الثقيلة.. المركزية التي أنهكت سوريا

حاوره/ مجد محمد

نوّه غفير اللطس على أنه لطالما كانت سوريا نموذجاً لنظام حكم مركزي، حيث تتولى الحكومة المركزية في دمشق معظم القرارات السيادية والاقتصادية، فالآن ستكون اللامركزية حلاً يساهم في تحقيق الاستقرار وتوزيع السلطة بشكل أكثر عدلاً.

إن سوريا ما بعد الثامن من كانون الأول عام ٢٠٢٤ ليست كما قبلها، فبعد هروب بشار الأسد وسقوط حزب البعث العربي الاشتراكي، كمنظومة وكأيديولوجيا كانت تقود سوريا منذ الثامن من آذار عام ١٩٦٣ بشكلها الفعلي، شعر السوريون بوضع جديد يقود المجتمع المدني في سوريا من دون الأسد وحزب البعث، وبالتالي كانت تركة الفوضى التي تركها خلفه من دمار للبنية التحتية والاقتصادية والاجتماعية ثقيلة جداً عليهم، وتتوضّح معالمها خلال الأشهر الستة الماضية بشكل جيد، ولكن بالرغم من كمية الفوضى والدمار الحاصل والمعاش حالياً يمكننا القول إن نصف المشكلة أو المعضلة السورية قد تم حلها مع رحيل النظام السابق، والذي كان قد أوصل الحلول الممكنة إلى حدود المستحيل، وذلك بسبب تعنته وتمسكه بالمحور الإقليمي الذي اختاره، من خلال تخليه عن الحضن والمحور العربي السني لصالح المحور الإقليمي الشيعي المتمثل بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلى جانب المعسكر الشيوعي السابق المتمثل بالاتحاد السوفييتي.

وفي إطار الحديث عن المركزية واللامركزية، عقدت صحيفتنا السوري حواراً مطولاً مع الأستاذ غفير اللطس، عضو الحزب التقدمي الوطني، ودار الحوار التالي:

مع انطلاق ربيع الشعوب، السوريون خرجوا وأكدوا على الوحدة الوطنية في جميع الجغرافيا السورية.. هل بات الآن ذلك صعباً؟

مع نهاية عام ٢٠١٠ وانطلاق ربيع الشعوب في الشمال الأفريقي الذي اندلعت شرارته من تونس "البوعزيزي" وتمدد إلى كل من جمهورية مصر وليبيا، ثم تحول أيضاً إلى الشرق الأوسط في كل من اليمن، وإلى سوريا التي بدأت التحركات الشعبية فيها بصدور عارية تماماً، ولم تكن مطالبها تتعدى فسحة من الحرية السياسية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، ومن الأمور اللافتة منذ بداية الثورة السورية أن السوريين، بجميع طوائفهم ومذاهبهم وحتى قومياتهم، متفقون ولو بشكل غير مدروس أو منظم على أهمية الوحدة الوطنية فيما بينهم، وعلى خلق نوع من المواطنة المتساوية ما بين الأفراد الذين يعيشون على هذه الأرض، ولكن الرد القمعي الأمني المتشدّد والمبالغ فيه من الطرف الأمني المتحكم أساساً في مفاصل الدولة السورية كان قاسياً جداً، وبدل أن يكون ذلك الرد رادعًا للمطالبين فقد ولد ردة فعل عنيفة معاكسة، وبالتالي أدت إلى عسكرة المطالب المدنية، وتحولت الساحة السورية بشكل عام إلى ساحة صراع مفتوح بين الأطراف الدينية المتشددة والقومية المتزمتة والعقائدية والأيديولوجية، وبالتأكيد إن جميع من يطالب باللامركزية كنظام جديد لسوريا المستقبل لم يطالب بتقسيم سوريا على عكس ما يتم تصديره، بل ستبقى سوريا موحدة في إطار لا مركزي.

بقاء بشار الأسد في الحكم كان اتفاقاً دولياً، وإسقاطه أيضاً اتفاق دولي.. ماذا تقول بذلك؟

نعم، من الواضح تماماً أن بقاء بشار الأسد في سدة الحكم طوال الأربعة عشر عاماً من عمر الحرب كان اتفاقاً دولياً وإقليمياً، ربما ليس بالشكل والبروتوكول الرسمي ولكن بشكل مبطّن، وما التحركات التي قامت بها ما باتت تعرف بغرفة إدارة العمليات العسكرية التي انطلقت من محافظة إدلب، هيئة تحرير الشام، إلا تحريكاً خارجياً بعد تهيئة الظروف والشروط الإقليمية والدولية لتقبّل الوضع الجديد، الوضع الجديد ليس فقط على مستوى سوريا بل على مستوى الشرق الأوسط الذي لم يعد كما كان قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠٢٣، والعملية الخاطفة التي قامت بها حركة حماس الفلسطينية تجاه إسرائيل وما تبعها من موجة عنف مضادة تجاه المحور الإيراني والأذرع الإيرانية في المنطقة.

لماذا الآن؟ ولماذا هذه السرعة في الإنجاز رغم أن الحرب السورية قد أطيلت كل هذه الفترة السابقة؟

لأسباب كثيرة، ومنها مماطلة بشار الأسد في الإصلاحات التي وعد بها في الفترة الأخيرة بجامعة الدول العربية، ووضع كامل مصالحه الشخصية والسورية في السلة الإيرانية على حساب العرب، وكنوع من التحدي غير المباشر لهم، وكذلك تحدي الغرب في مواجهة العقوبات الاقتصادية، وذلك من خلال انتشار معامل (الكبتاغون) على أراضيها، وإزعاج دول الجوار والخليج بتصريف إنتاجها في أسواق تلك الدول، وأيضاً التعنت في عملية التطبيع مع إسرائيل، وبالتالي ضرورة خلق البديل وفسح المجال بعد ذلك للدول العربية الأخرى بالتطبيع بأريحية عندما تسنح الفرصة المناسبة، والسيطرة على الأجواء السورية لمنع أي قوة قد تفاجئ إسرائيل أو تعيق أهدافها الاستراتيجية تجاه إيران.

في ظل ما تحدثنا به، كيف ترى الحالة السياسية في سوريا في ظل التجاذبات بين المركزية واللامركزية، وما عوامل الصراع بين الفئتين؟

الحالة السياسية في سوريا اليوم معقدة للغاية، وتمثل تحدياً حقيقياً بسبب التجاذبات بين المركزية واللامركزية، بالإضافة إلى التعددية الثقافية والسياسية التي تشهدها البلاد في ظل الأوضاع الحالية. فسوريا اعتمدت خلال العقود الماضية على النظام المركزي، حيث كانت السلطة تتركز بشكل كبير في يد الحكومة المركزية، خاصة في العواصم، لكن بعد سنوات من النزاع والصراع الداخلي، ظهرت مناطق قوية مثل مناطق شمال وشرق سوريا تسعى إلى تعزيز قدراتها المحلية، سواء من خلال النظام الفيدرالي أو اللامركزي، وهذا أدى إلى تصاعد التوترات. وسوريا تتمتّع بتنوع كبير من حيث الأعراق والطوائف (السنة، العلويين، الأكراد، المسيحيين بكافة مكوناتهم، وغيرها)، وهذا يعقد فكرة الحلول السياسية في البلاد. اللامركزية قد تعتبر خطوة نحو منح الأقليات والمناطق الهامشية المزيد من الحقوق والحكم الذاتي. النظام المركزي في سوريا أدى إلى تركيز الموارد الاقتصادية في يد الحكومة، مما جعل المناطق الأخرى تشعر بالتهميش. اللامركزية قد تكون حلاً لهذه المشكلة من خلال توزيع الموارد بشكل أكثر عدلاً بين المناطق. فالحالة السياسية في سوريا اليوم تشير إلى أن هناك حاجة ملحة لتحقيق اللامركزية، بحيث يمكن تلبية مطالب الفئات المختلفة مع الحفاظ على وحدة البلاد.

هل تعتقد أن تطبيق اللامركزية في سوريا سيسهم في تعزيز الاستقرار السياسي أم سيزيد من تعقيدات الوضع؟

بالتأكيد، الحل الأفضل لسوريا هو تطبيق اللامركزية في الحكم، لأن ذلك سيساهم في تحقيق العدالة في توزيع السلطة والموارد. فاللامركزية قد تتيح للمناطق التي عانت من التهميش طيلة العقود الماضية، مثل مناطق شمال وشرق سوريا أو بعض المناطق الريفية، الفرصة لتدير شؤونها المحلية. هذه الخطوة قد تساعد في تقليص التوترات الطائفية والعرقية، حيث ستمكّن الجماعات المختلفة من تحديد أولوياتها المحلية. وكذلك اللامركزية قد تساهم في تقديم حلول سريعة وفعالة لمشاكل المناطق المحلية، مثل البنية التحتية، التعليم، والصحة، بما أن السلطات المحلية ستكون أقرب إلى الناس، وقد تكون أكثر قدرة على الاستجابة للاحتياجات المحلية، مما يساهم في استقرار أكثر في بعض المناطق. وأيضًا عندما يتم توزيع السلطة والموارد على مستوى محلي، يمكن أن يحفز ذلك التنمية الاقتصادية في المناطق التي كانت مهملة سابقًا. مناطق مثل شمال شرق سوريا يمكن أن تستفيد بشكل كبير من السياسات المحلية التي تتماشى مع احتياجاتها الاقتصادية. وإذا تم تطبيق اللامركزية بطريقة شفافة وعادلة، قد تكون خطوة نحو المصالحة الوطنية، حيث أن ذلك قد يساعد في بناء الثقة بين الأطراف المختلفة التي تشعر بأن حقوقها قد تم تجاهلها في النظام المركزي السابق.

ختاماً، هل ترى أن هناك تجارب دولية ناجحة في تطبيق اللامركزية يمكن أن تشكل نموذجًا لسوريا؟

نعم، هناك تجارب دولية عديدة في تطبيق اللامركزية يمكن أن تكون مصدر إلهام لسوريا إذا قررت اتخاذ خطوات نحو نظام لامركزي، لكن من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن كل تجربة لها سياقاتها الخاصة، ولا يمكن تطبيق نفس النموذج بشكل حرفي في سوريا. مثلاً إسبانيا تقدّم نموذجاً جيداً في تطبيق اللامركزية في سياق تعددي وتاريخي معقد، بعد فترة من الدكتاتورية، قامت إسبانيا بتطبيق النظام اللامركزي من خلال النظام الفيدرالي شبه اللامركزي، مما سمح لكل منطقة ذات خصوصية ثقافية أو لغوية (مثل كتالونيا، الباسك، وغاليسيا) بالحكم الذاتي في العديد من القضايا مثل التعليم والصحة والشرطة، وهي تجربة ناجحة جداً نراها الآن بأم أعيننا، وكذلك سويسرا هي دولة فيدرالية ذات نظام لامركزي.

واقع مرير.. كيف حوّلت الأزمات جيلاً كاملاً من السوريات إلى عازبات؟

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في شقة صغيرة بدمشق، تجلس سمر (٣٢ عاماً) تتأمل صورة خطيبها الذي فقدته منذ ثماني سنوات، عندما اختفى في دهاليز الاعتقال. تقول بمرارة: «كل صديقاتي تزوجن وأنجبن، بينما أنا ما زلت أحلم ببيت صغير». قصتها ليست استثناءً، بل جزء من ظاهرة اجتماعية مزمنة تتفاقم في سوريا، حيث تشير تقديرات غير رسمية إلى أن أكثر من ٦٠٪ من النساء في سن الزواج يعانين من العزوبية القسرية.

الأسباب متشعبة كجروح الحرب نفسها. خالد (٣٥ عاماً)، مهندس من حمص، يشرح لماذا تأخر زواجه: «كيف أتزوج وأنا بأربع وظائف لا أكسب سوى ٣٠٠ دولار شهرياً؟ سعر الذهب وحده يكفي لشراء سيارة». بينما يضيف صديقه محمد، الذي عاد مؤخراً من ألمانيا: «الشباب المهاجرون يخافون من العودة، والذين بقوا هنا يعيشون على الهامش».

لكن المعاناة الأقسى هي للنساء في المناطق التي شهدت نزاعات عنيفة. أمينة (٢٩ عاماً) من ريف حمص فقدت خطيبها

وأخاها في معارك تنظيم «داعش»، إلى ٧٠٪. الدكتورة روان ناصر، أخصائية اجتماعية، تشرح: «هناك فجوة ديموغرافية حقيقية، فالرجال إما قتلوا أو هاجروا أو يعيشون في فقر مدقع».

بعض النساء وجدن حلولاً غير تقليدية. سارة (٣٤ عاماً) من ريف دمشق، اختارت «الزواج العرفي» من رجل متزوج بعد أن يئست من الانتظار. «أعلم أنه ليس الحل الأمثل، لكنه أفضل من العيش في نظرات الشفقة»، تقول بأسى بينما فضلت لينا (٣٧ عاماً) من دمشق الاعتماد على نفسها، وافتتحت مشغلاً صغيراً للملابس: «تعلمت أن السعادة لا تقتصر على الزواج».

في الريف، تختلف المعادلة فاتن (٢٦ عاماً) من حمص، ترفض عشرات العروض لأنها تنتظر عودة أخيها المغترب لتزويجها. «لا أثق بقرارات والديّ بعد أن زوجا أختي الصغرى قبلي»، توضح هذه الثقافة تزيد من تعقيد الأزمة في المجتمعات التقليدية.

وتقرّ مسؤولة في جمعية بحماة: أن «المشكلة اقتصادية في الأساس، فحتى الذين يتعارفون لا يستطيعون تحمل تكاليف الزواج» سعر الذهب وحده ارتفع من ٣ ملايين ليرة للعقد في ٢٠١٩ إلى ٢٥ مليوناً اليوم.

وتظهر التأثيرات النفسية لهذه الأزمة جلية حيث تشهد عيادات الطب النفسي ازدياداً في حالات الاكتئاب بين العازبات. نورا (٣٠ عاماً) تقول: «أخفي دموعي في كل حفل زفاف أشارك فيه»، بينما تعاني هدى (٣٣ عاماً) من إدمان المهدئات بعد أن رفضها خمسة خُطّاب لأن عمرها «تجاوز الحد الطبيعي».

في المقابل، بدأت تظهر مؤشرات تحسن طفيفة عودة بعض المغتربين بعد استقرار الأوضاع النسبي أعطت بارقة أمل مازن (٤٠ عاماً)، الذي عاد من الإمارات تزوج مؤخراً من صديقة طفولته (٣٥ عاماً): «وجدتها ما زالت تنتظرني، رغم كل هذه السنوات».

لكن الخبيرة الاقتصادية د. لمى الحسيني تحذر: «لا حل جذرياً دون تحسين الوضع المعيشي. الزواج في سوريا أصبح رفاهية»، بينما يرى الباحث الاجتماعي د. معن صافي أن الحل يحتاج وقتاً: «المجتمع بحاجة لإعادة تعريف مفاهيمه عن الزواج، والنساء يجب أن يجدن مساحات أخرى للإنجاز غير الإنجاب».

السؤال الأصعب يبقى: كم جيلاً آخر سيدفع ثمن هذه الأزمة؟ وكيف سيكون شكل المجتمع السوري بعد سنوات من هذا الخلل الديموغرافي؟ الإجابات تبدو بعيدة، مثل أحلام تلك النساء اللواتي ينتظرن على عتبات بيوت آبائهن، بينما تمر سنوات العمر بلا عودة.

منظمة سارة بعين عيسى: التوعية وتثقيف المجتمع ضد تعنيف المرأة حاجة أساسية لبنائه

مع انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة وتعدد حالات الانتحار في صفوف النساء خاصة تسعى منظمة سارة بعين عيسى الى « التوعية والتثقيف « من خلال محاضراتها التوعوية في المدينة وريفها.

وتُعنى منظمة سارة لمناهضة العنف ضد المرأة بحوادث التعنيف ضد المرأة بكافة أشكاله، وتعمل على اتباع منهج التوعية للتقليل من حوادث الانتحار والعنف الممارس بحق المرأة نتيجة تراكمات من العادات والتقاليد، والتسلط الذكوري.

وفي الأونة الأخيرة كثرت حالات الانتحار في صفوف النساء وتقول فوزة محمد، إدارية بمنظمة سارة بعين عيسى: «نحاول معرفة أسباب الجرائم الممارسة بحق النساء والواردة إلينا، وفي الغالب تتمحور أسبابها بالضغوطات الأسرية، وتتسب للعقلية الذكورية المتسلطة في مجتمعاتنا يضاف اليها عقلية المجتمع المبرر لمثل هذه الحوادث.

وأضافت: «الضغوط النفسية والمعيشية لسنوات الأزمة السورية أحد أسباب العنف وتزايد حالات الانتحار بالمحصلة المرأة هي من تكون الضحية، لذلك نحاول أن نوضح هذه الامور للمجتمع، وعقدنا محاضرة توعوية لشرح اسباب ودوافع الانتحار وطرق معالجتها والحيلولة دون تفاقمها، بحضور عدد من نساء المدينة.

من جانبها أشارت جيهان علي، مشاركة في المحاضرة، إلى أن ضعف اندفاع المرأة بمجتمعاتنا بشكل عام وجهلها بحقوقها يجعل منها ضحيّة للممارسات العنيفة من قبل الشخصية الذكورية المتسلطة ويبدد كافة الخيارات أمامها، مما يدفعها للانتحار للخلاص من المعاناة.

ولفتت إلى أن توعية المجتمع يزيد من وجود إدانة واضحة من قبله، ورفضه لهذه الجرائم ومسبباتها، وكل هذا بسبب الجهل بمكانة المرأة وتقليله من شانها مقارنةً بالرجل.

وبينت بأن هنالك عوامل تجعل المرأة تتجه الى حمل الأفكار السلبية كالأوضاع الاقتصادية السيئة التي تمر بها المنطقة ككل، وانعكاسات هذا العامل المهم على الأسرة.

وختمت حديثها بالتأكيد على أن المحاضرات التوعوية في هذا الإطار مهمة للغاية لكون مجتمعاتنا تحتاج الى التثقيف بمكانة المرأة، وتمكينها مجتمعياً وجعلها تأخذ مكانتها ودورها الفعال في بناء المجتمع للنهوض به.

فتيات سوريات يعانين من خيبة أمل تعليق لم شمل اللاجئين في ألمانيا

تقرير/ جمانة الخالد

في ظل قرار السلطات الألمانية تعليق إجراءات لم شمل اللاجئين، تعيش عشرات الفتيات السوريات حالات من القلق النفسي والانتظار المجهول، حيث تبددت آمالهن في اللقاء بأحبائهن الذين فروا إلى أوروبا، خاصة في ظل تزايد الضغوط الاجتماعية والمادية التي تصاحب هذه الأزمة.

في شقة صغيرة بحي المزة بدمشق، تنتظر ريم (٢٥ عاماً) مكالمة من خطيبها يوسف، الذي يعيش في برلين منذ عام ٢٠١٦. بعد ثلاث سنوات من الانتظار، كانت إجراءات لم الشمل تلوح في الأفق،

لكن القرار الأخير بتعليق لم الشمل قلب حياتها رأساً على عقب. تقول ريم: «أفتش كل صباح على هاتفي لأتأكد أن القرار لم يُلغَ»، مضيفة أنها تعاني من نوبات قلق حادة استدعت وصف دواء مهدئ.

وفي حمص، تعيش نورا (٢٨ عاماً) حالة مماثلة، حيث ألغت كل تحضيرات زفافها بعد إعلان تعليق لم الشمل. خطيبها خالد الذي غادر إلى ألمانيا عام ٢٠١٥، أرسل لها تذكرة الطيران، لكنها الآن تخشى أن يضطر للزواج من أخرى هناك كما حدث مع أصدقاء له.

أما سلمى (٢٢ عاماً) من حماة، فتعاني من الضغوط الأسرية بعد أن تحول حلم لقائها في ألمانيا إلى كابوس. والدها يضغط عليها لفسخ الخطوبة والزواج من شخص آخر خوفاً من بقاءها عانساً بسبب الانتظار الطويل.

ويؤكد أخصائيون نفسيون في دمشق أن عدداً متزايداً من الفتيات يعانين من اضطرابات نفسية ناجمة عن هذه الأزمة، من بينها الاكتئاب والقلق واضطرابات النوم وفقدان الشهية.

وفي الجانب القانوني، يشير المحامي عمر الحلبي إلى أن تشديد سياسات اللجوء في ألمانيا أدى إلى انفصال آلاف العائلات السورية وحرمانهم من لم الشمل، ما يفاقم الأزمة الإنسانية.

وفي المقاهي وأوساط المهاجرين، ظهرت عمليات نصب واحتيال تستغل آمال العاندين، حيث تدفع بعض النساء مبالغ كبيرة لوسطاء يزعمون قدرتهم على تسهيل لم الشمل، لكنها غالبًا ما تنتهي بخسارة الأموال دون نتيجة.

وبينما تلجأ بعض العائلات إلى زواج المصلحة أو الهجرة غير الشرعية، تواجه هذه الطرق مخاطر كبيرة كما حصل مع لينا (٢٦ عامًا) من حمص التي أعيدت من الحدود التركية بعد محاولة عبور البحر.

نبذة تاريخية: إرث روماني عابر للعصور

يُعتقد أن قوس النصر في دمشق يعود إلى القرن الثالث الميلادي، في الفترة التي كانت فيها دمشق تحت الحكم الروماني، وقد شُيّد ضمن إطار معماري ضخم يمثل المدخل الشرقي للمدينة القديمة، وتحديدًا في شارع الستين الروماني المستقيم (شارع الكاردو) الذي ورد ذكره في العهد الجديد باسم «الشارع المستقيم».

كان القوس جزءًا من بوابة كبرى تؤدي إلى قلب المدينة الرومانية، ويُرجّح أنه بُني تكريمًا لأباطرة رومان أو بمناسبة انتصارات عسكرية، كما هو الحال في معظم الأقواس المنتشرة في الإمبراطورية الرومانية.

الخصائص المعمارية: تحفة هندسية

نمط البناء: روماني كلاسيكي.

المادة: حجر كلسي أبيض ومحلي.

التصميم: يتألف من قوس واحد يرتفع وسط أبراج جانبية، محاط بكتابات ونقوش وزخارف نباتية وهندسية.

الوظيفة الأصلية: رمزية وشُرَفية، إضافة إلى وظيفته كجزء من بوابة دفاعية.

وبحسب خبراء آثار، فإن القوس معرض لخطر الانهيار على المدى البعيد إذا لم يُتخذ إجراء عاجل للحفاظ عليه.

أهميته الثقافية والروحية

يمثل القوس حلقة وصل بين الحقب التاريخية من الرومانية إلى الإسلامية، حيث لا يبعد سوى خطوات عن الجامع الأموي.

هو نقطة جذب سياحي وأثري، ومركز اهتمام الباحثين في العمارة القديمة.

بخور لتطهير الأماكن من الطاقات السلبية.

دعت المديرية العامة للآثار والمتاحف في سوريا ومنظمات دولية مثل اليونسكو إلى ضرورة اتخاذ خطوات جدية لترميم القوس، وتأمين المنطقة المحيطة به.

يقول الدكتور يوسف ناصيف، أستاذ الآثار الكلاسيكية بجامعة دمشق:

«قوس النصر ليس مجرد بقايا حجرية، بل وثيقة حية تُجسد الطابع العمراني لدمشق الرومانية. فقدانه سيكون خسارة لا تُعوّض».

مشروع توثيق رقمي ثلاثي الأبعاد للقوس ضمن مبادرة دولية لحفظ التراث السوري.

دعوات لإعادة تنظيم السوق المحيط به ونقل النشاطات التجارية بعيدًا عن الموقع.

دراسات هندسية لتدعيم الأساسات ومراقبة التشققات.

الحفاظ على قوس النصر واجب وطني وإنساني

في ظل التحديات البيئية، والاقتصادية، والعمرانية التي تواجه سوريا، تبقى حماية المعالم الأثرية مسؤولية مشتركة. إن قوس النصر الدمشقي ليس مجرد حجرٍ قديم، بل شاهد على حضارةٍ ما تزال تنبض رغم الجراح.

مشتى الحلو.. من مصيف نابض بالحياة إلى مدينة أشباح تحت وطأة الأزمة

طرطوس/ ا-ن

كانت بلدة مشتى الحلو، التابعة لمحافظة طرطوس، تُعد لعقود من الزمن إحدى أهم المصايف السياحية في سوريا، لما تتميز به من طبيعة خلابة ومناخ معتدل ومرافق سياحية متنوعة. لكن اليوم، تحولت هذه البلدة التي لطالما كانت تعجّ بالسياح من الداخل والخارج، إلى مدينة شبه خالية، تعاني من شلل اقتصادي وسياحي خانق، نتيجة تدهور الأوضاع العامة في البلاد، وفقدان الأمن والاستقرار، وتراجع القدرة الشرائية للسكان.

فخلال السنوات الماضية، وخاصة بعد سقوط النظام السابق، شهدت مشتى الحلو، كما سائر مناطق البلاد، تدهوراً حاداً في قطاع السياحة. وأكدت مصادر محلية لـ«السوري» أن الأشهر الثلاثة الأولى بعد التحول السياسي شهدت انخفاضاً في إشغال الفنادق والمطاعم بنسبة تجاوزت ٩٠٪، مما دفع أصحاب المنشآت السياحية إلى تخفيض أسعار الإيجارات بشكل كبير، حيث هبطت أسعار الشقق المفروشة من أكثر من مليون ليرة إلى نحو ٣٠٠ ألف ليرة فقط، دون أن يؤدي ذلك إلى تحريك عجلة السياحة أو استقطاب الزوار.

ويعزو الأهالي هذا التراجع الحاد إلى انعدام الأمن على الطرق المؤدية إلى البلدة، حيث باتت الحركة الليلية شبه معدومة، ما أعاق وصول الزوار والسياح، خصوصاً في فترات المساء. ويقول أحد أصحاب المطاعم: «السياح لم يعودوا يأتون كما في السابق، والطرق أصبحت تشكل خطراً حقيقياً، فلا أحد يغامر اليوم بالخروج من منزله بعد الغروب».

كما ساهم تراجع المستوى المعيشي وارتفاع معدلات الفقر في إحجام كثير من السوريين عن قضاء إجازاتهم أو التنزه، لتصبح مشتى الحلو، التي كانت تعتمد بشكل رئيسي على السياحة كمصدر رزق لغالبية سكانها، تعاني من ركود اقتصادي ألحق أضراراً بالغة بالأهالي والمنشآت على حد سواء.

تقع مشتى الحلو على هضبة خضراء على ارتفاع ٦٠٠ متر عن سطح البحر، وتحيط بها جبال وغابات من كل جانب، وتبعد عن طرطوس ٤٥ كم، وعن حمص ٦٢ كم، وعن دمشق ٢٢٠ كم. وتبلغ مساحتها نحو ٤٩٠ هكتار، يقطنها حوالي ٣٤٤٠ نسمة حسب إحصائيات ٢٠٠٥، ويتضاعف عدد السكان خلال موسم السياحة.

شهدت البلدة تدفقاً كبيراً للنازحين من مختلف المدن السورية بعد اندلاع الحرب عام ٢٠١١، مما ساهم بزيادة الكثافة السكانية، وخلق ضغطاً إضافياً على بنيتها التحتية.

وتزخر مشتى الحلو بمعالم سياحية وطبيعية بارزة، أبرزها مغارة الصوابات الشهيرة التي تعود إلى حوالي ٢٠ مليون سنة، وتتميز بتكوينات جيولوجية فريدة، بالإضافة إلى شجرة «الدلبة» العملاقة، التي يُقدّر عمرها بنحو ٥٠٠ عام، وتشكل رمزاً محلياً لأهالي البلدة، إلى جانب سلسلة من المقاهي والمطاعم والينابيع العذبة المنتشرة في المنطقة.

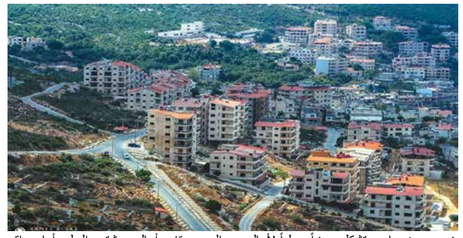

اليوم، يقف أهالي مشتى الحلو أمام واقع قاتم، حيث غياب الزوار، وانهيار المردود السياحي، واستمرار الأزمة الاقتصادية، جعلوا من المصيف الجميل مدينة أشباح في غير موسمه، بلا أصوات ولا حركة.

مشتى الحلو لم تفقد جمالها، لكنها فقدت زوارها... وما تحتاجه اليوم هو عودة الحياة، قبل أن تفقد ما تبقى من روحها.

الميرمية.. العشبة المباركة بين الماضي والحاضر

تُعد عشبة الميرمية (Salvia officinalis) واحدة من أقدم وأهم النباتات الطبية التي عرفها الإنسان، فهي تجمع بين الخصائص العلاجية، والاستخدامات الروحية، والأبعاد الاقتصادية. هذه العشبة دائمة الخضرة ذات الأوراق الرمادية المخملية والرائحة العطرية النفاذة، نشأت في حوض البحر الأبيض المتوسط، إلا أن شهرتها تخطت الجغرافيا وانتشرت في أنحاء العالم.

أولاً: الجذور التاريخية والدلالة الثقافية

اكتسبت الميرمية مكانة بارزة في الطب القديم، سواء في الحضارات الإغريقية أو الرومانية أو العربية. أطلق عليها الإغريق اسم «عشبة الخلاص» (Salvia مشتقة من الكلمة اللاتينية salvare وتعني «يشفي»)، وقد كانوا يقدسونها لعلاج الجروح، والتطهير، وتحسين الذاكرة.

وفي الطب الشعبي العربي، استخدمت الميرمية في:

علاج اضطرابات الجهاز الهضمي.

تقليل تقلصات الدورة الشهرية.

تقوية الأعصاب وتهدئة التوتر.

الوقاية من الزكام والبرد عند خلطها مع أعشاب أخرى مثل الزعتر والبابونج.

ثانياً: التركيب الكيميائي والخصائص البيولوجية

تتميز الميرمية بتركيبة غنية بالمركبات النشطة، مما يجعلها ذات قيمة علاجية كبيرة. ومن أبرز مكوناتها:

الثوجون (Thujone): مركب ذو تأثير محفز قوي على الجهاز العصبي المركزي، لكنه قد يكون سامًا بجرعات عالية.

الزيوت الطيارة: ومنها زيت السينيول، الكافور، والروزمارينك، التي تساهم في خصائص مضادة للبكتيريا والفطريات.

الفلافونويدات: مضادات أكسدة تساهم في تقوية الجهاز المناعي.

أحماض فينولية: لها قدرة على مقاومة الالتهاب.

ثالثاً: الفوائد الصحية المثبتة

تشير الدراسات الحديثة إلى أن الميرمية تمتلك مجموعة من الفوائد العلاجية المهمة، منها:

تحسين الذاكرة والتركيز: أظهرت أبحاث أن استنشاق زيت الميرمية أو تناول مستخلصاتها قد يعزز الأداء المعرفي، ويُحتمل أن يكون لها دور مساعد في الوقاية من مرض الزهايمر.

تنظيم الهرمونات الأنثوية: تُستخدم لتخفيف أعراض سن اليأس، مثل الهبّات الساخنة والتقلبات المزاجية.

علاج اضطرابات الهضم: مثل الانتفاخ، الغثيان، وسوء الامتصاص.

التقليل من الالتهابات: سواء في الفم (عبر الغرغرة) أو الجلد (عبر الزيوت).

مضادة للبكتيريا: خصوصاً في حالات العدوى الفموية أو الجلدية.

رابعاً: التحذيرات والآثار الجانبية

رغم فوائدها الجمة، إلا أن الإفراط في استخدام الميرمية قد يؤدي إلى مشكلات صحية، بسبب احتوائها على مركب الثوجون السام. وتشمل أبرز التحذيرات:

عدم استخدامها لفترات طويلة أو بجرعات عالية.

تجنبها من قبل النساء الحوامل أو المرضعات.

الحذر لدى مرضى الصرع أو من يعانون من اضطرابات عصبية.

عدم استخدامها دون إشراف طبي خصوصاً مع الأدوية المهدئة أو أدوية ضغط الدم.

خامساً: الأهمية الروحية والثقافية

في العديد من الثقافات، وخاصة لدى السكان الأصليين في أمريكا والشعوب العربية، تُستخدم الميرمية كـ:

عنصر في الطقوس الدينية أو الروحانية.

رمز للنقاء والسلام الداخلي.

وفي الريف العربي، يُعتقد أن الميرمية «تهدئ النفس» وتبعث الطمأنينة، وتُقدَّم تقليدياً مع الشاي في المناسبات العائلية.

سادساً: الأبعاد الاقتصادية والزراعية

تتمتع الميرمية بمكانة اقتصادية متنامية، إذ تُعد من المحاصيل العطرية والطبية ذات العائد المربح، وذلك لعدة أسباب:

قلة احتياجها للماء وقدرتها على التحمل في المناخ الجاف.

ارتفاع الطلب العالمي على زيت الميرمية ومستخلصاتها.

استخدامها في: صناعة مستحضرات التجميل (كريمات، شامبو، مزيلات عرق).

المكملات الغذائية (كبسولات ومستخلصات).

الأطعمة والمشروبات العشبية.

الدول الأوروبية، وخصوصاً ألمانيا وفرنسا، تُعد من الأسواق الرئيسية لمنتجات الميرمية، مما يفتح الباب أمام الدول العربية المنتجة لتحقيق مكاسب تجارية مهمة.

سابعاً: الميرمية في الطب البديل والحديث

رغم أن بعض استخداماتها مستمد من الطب الشعبي، فإن الطب الحديث بدأ يعترف بدورها كعلاج مساعد، لا سيما في:

برامج العلاج الطبيعي.

ماء السبيل.. تراث دمشقي عريق مهدد بالاندثار

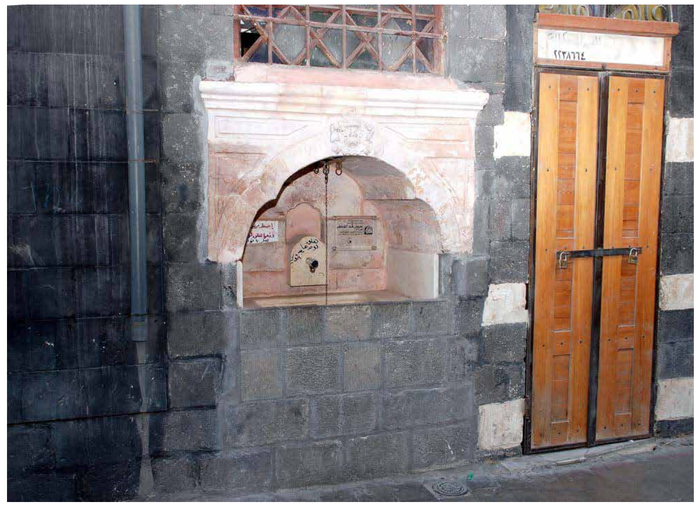

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في أزقة دمشق القديمة، يقف سبيل المرجة شامخاً كشاهد صامت على تراث مائي عريق يتلاشى يوماً بعد يوم. هذا السبيل الذي كان يوماً رمزاً للكرم الدمشقي، تحول اليوم إلى مجرد نصب تذكاري، بعد أن جفت مياهه العذبة التي كانت تروي عطش المارة منذ عام ١٩٠٧. قصة هذا السبيل ليست سوى حلقة في سلسلة طويلة من التراث المائي الدمشقي المهدد بالاندثار.

وفي حي الشاغور، يجلس الحاج أبو محمود (٧٥ عاماً) على مقعد حجري بجانب سبيل عتيق كان جده قد بناه قبل قرن من الزمان. «هذا السبيل كان أشبه بعروس الحي»، يقول الرجل العجوز وهو يمسح بيده المتجعدة حجارة السبيل المزخرفة. «كانت المياه تتدفق منه على مدار الساعة، فيشرب منه الجيران والمارة وحتى الحيوانات. اليوم أصبح مجرد ذكرى».

بحسب سجلات مديرية الآثار، كانت دمشق تضم أكثر من ٢٠٠ سبيل ماء تاريخي في بداية القرن العشرين، لم يبق منها اليوم سوى ٣٥ سبيلاً فقط، ويعمل منها فعلياً ١٢ سبيلاً بشكل متقطع. هذه الأرقام المخيفة تكشف عن كارثة ثقافية تهدد أحد أهم رموز الهوية الدمشقية.

يقول المهندس وسام الحلبي، المتخصص في ترميم الآثار المائية، يشرح لنا الأسباب الكامنة وراء هذا الاندثار: «المشكلة ثلاثية الأبعاد: شح المياه، ارتفاع التكاليف، والإهمال المؤسسي. فاتورة المياه لبعض هذه السبل تصل إلى مليون ليرة شهرياً، وهو مبلغ لا يستطيع المتبرعون تحمله في ظل الأزمة الاقتصادية».

وفي حي الميدان، تحاول السيدة أمينة (٥٢ عاماً) الحفاظ على سبيل عائلتها الذي يعود للعصر العثماني. «ندفع من جيبنا الخاص لترميمه وتأمين المياه»، تقول بينما تملأ كوباً من الماء لطفل مار. «لكن التكاليف أصبحت فوق طاقتنا. قبل شهر، تلقينا إنذاراً بقطع المياه بسبب تأخرنا عن دفع الفواتير».

ولا تقتصر المشكلة على السبل التاريخية فحسب. فحتى السبل الحديثة التي انتشرت في الأحياء الدمشقية خلال العقود الماضية تعاني من الإهمال. في شارع الثورة، يقف سبيل «أبو زيد» مغلقاً منذ عامين. يقول صاحبه: «كان والدي يتبرع بالماء عن روح جدنا، لكن بعد ارتفاع الأسعار، اضطررنا لإغلاقه. الفاتورة الشهرية كانت تكلفنا راتب موظف».

ويؤكد الباحث التراثي الدكتور نزار السمان أن ظاهرة السبل في دمشق تعود إلى العصر الأيوبي، حيث كانت تشكل جزءاً من النظام المائي المعقد الذي ابتكره الدمشقيون. «دمشق كانت رائدة في هندسة المياه»، يقول السمان. «هناك شبكة معقدة من القنوات تحت الأرض تصل المياه إلى كل حي. السبل كانت جزءاً من هذا النظام الذكي».

أما في حي القنوات، حيث تنتشر بقايا النظام المائي القديم، يحاول بعض الشباب إحياء التراث المائي بطريقتهم الخاصة. محمد (٢٨ عاماً) وفريق من المتطوعين قاموا بترميم سبيلين مهجورين. «نحن نستخدم نظاماً لتجميع مياه الأمطار»، يشرح الشاب بحماس. «بهذه الطريقة نوفر الماء دون تحميل الشبكة العامة أعباء إضافية».

لكن هذه المبادرات الفردية تبقى غير كافية في مواجهة الأزمة الكبيرة. فبحسب بيانات مؤسسة مياه دمشق، فإن ٦٠٪ من السبل المرخصة قد أغلقت خلال السنوات الخمس الماضية، بسبب عدم قدرة المتبرعين على تحمل التكاليف أو بسبب شح المياه في الشبكة العامة.

إذ أن المشكلة تتفاقم مع تغير المناخ. فبحسب دراسة حديثة لجامعة دمشق، انخفضت كمية المياه المتدفقة من نبع الفيجة – المصدر الرئيسي لمياه الشرب في العاصمة - بنسبة ٤٠٪ خلال العقد الماضي. هذا الانخفاض الحاد أجبر المؤسسة على تقنين المياه، مما أثر مباشرة على السبل العامة.

وفي حي الصالحية، حيث تنتشر السبل المملوكية العتيقة، يقف سبيل «الخانقاه» شاهداً على ازدهار ماضي وواقع مرير حاضر. الدكتورة لمى الشهابي، أستاذة التاريخ الإسلامي، تقول: «هذا السبيل كان تحفة معمارية بزخارفها ونقوشها. اليوم، تحول إلى مكان لتجميع القمامة لأن مياهه جفت».

فالأزمة لا تقتصر على الجانب التراثي فحسب، بل لها أبعاد اجتماعية عميقة. فالسبل كانت تمثل نموذجاً للتكافل الاجتماعي الدمشقي الفريد. الحاج أبو عدنان (٨٠ عاماً) يتذكر: «كان الأغنياء يتنافسون على بناء السبل، والفقراء يشربون من مائها دون حرج. كانت دمشق تعرف كيف تحافظ على كرامة الجميع».

واليوم، تحاول بعض العائلات الغنية الحفاظ على هذه التقاليد بطرق حديثة. في حي المالكي، نجد سبيلاً إلكترونياً يعمل بالبطاقات الذكية. صاحبه، رجل الأعمال معن الديري، يوضح: «هذا حل وسط. نحافظ على التقليد لكن بطريقة مستدامة. السبيل يعمل بالطاقة الشمسية ويوزع المياه المعقمة».

في المقابل، يرى بعض الخبراء أن هذه الحلول تفقد السبل روحها التقليدية. الدكتور عمار القادري، عالم الأنثروبولوجيا، يحذر: «السبل لم تكن مجرد نوافير ماء، بل كانت فناً ومعماراً وعلاقات اجتماعية. تحويلها إلى آلات بيع مياه يقتل روحها الإنسانية».

وتبدو المؤسسات الرسمية عاجزة عن مواجهة هذه الأزمة. مدير مشروع حماية التراث المائي في وزارة الثقافة يعترف: «لدينا خطة لترميم ١٥ سبيلاً تاريخياً، لكن التمويل غير متوفر. نحتاج إلى مليون دولار على الأقل لإنقاذ هذا التراث».

يبقى مصير السبل الدمشقية معلقاً بين الأزمة الاقتصادية والتغير المناخي. السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح: هل سنسمح لهذا التراث الإنساني الفريد بالاندثار، أم أن الدمشقيين سيجدون طريقة لإحياء «صدقة الماء» التي ميزتهم عن سائر المدن؟

صناعة الخشب والعاج في سوريا.. إرث حضاري يُقاوم الاندثار

في قلب الأسواق القديمة المزدحمة بالعطر الشرقي والتاريخ العريق، لا تزال صناعة الخشب والعاج التراثية في سوريا تُقاوم عوامل الزمن والحرب والتكنولوجيا، متمسكة بأصالتها كواحدة من أقدم وأهم الحِرَف التي ميزت الحضارة السورية منذ آلاف السنين.

تعود صناعة الخشب والعاج في سوريا إلى العصور الكنعانية والآرامية، وازدهرت بشكل كبير في الممالك القديمة مثل إيبلا وأوغاريت ونمدر، حيث عُثر على قطع أثاث مزخرفة بالعاج في القصور الملكية، تُظهر مهارة فنية استثنائية.

وقد اشتهر السوريون القدماء من وجود خشب الأرز في جبال الساحل والعاج المستورد من أفريقيا والهند، ليبدعوا قطعًا فنية تُصدّر إلى مصر وبلاد الرافدين.

حرفة تقليدية بدقة استثنائية

يعمل الحرفيون السوريون في هذه المهنة بأسلوب يدوي دقيق، يجمع بين الحفر والنقش والتطعيم باستخدام الخشب والعاج والصدف. تتنج هذه التقنية أثاثًا فاخرًا، صناديق حُليّ، وقطعًا فنية تُزيّن المساجد والكنائس والمنازل.

يقول أبو سليم النحات الدمشقي (٧٢ عامًا)، أحد أقدم صناع الخشب في سوق البزورية: «كل قطعة نعملها تحكي قصة... لا نكرر التصاميم، فكل واحدة فريدة كصاحبها.»

أبرز مراكز هذه الصناعة هي: دمشق القديمة خصوصًا سوق المدحتيّة وباب شرقي.

حلب: التي كانت تُصدر أثاث العاج إلى أوروبا منذ القرن التاسع عشر.

حماة وصافيتا: اشتهرتا بورش نحت الخشب على الطراز البيزنطي والإسلامي.

وتُعتبر هذه الحرفة جزءًا من الهوية الثقافية السورية، وغالبًا ما تُورّث من جيل إلى آخر داخل العائلات.

تهديدات وتحديات

رغم غناها الفني، تواجه هذه الصناعة تحديات كبيرة:

شح المواد الخام: بسبب قطع الأشجار وندرة العاج (ومنع تداوله عالميًا).

الحرب السورية: دمرت ورشًا، وهجّرت الحرفيين.

التقنيات الحديثة: التي تهدد الحرفة اليدوية بحلول الإنتاج الآلي.

قلة الدعم الرسمي: وغياب حماية الحرفيين التراثيين.

يقول الحرفي نبيل الجلاد من حلب:

«أخشى أن أكون آخر من يمسك بالإزميل في عائلتي... أولادي لا يريدون هذه المهنة، رغم جمالها.»

رغم التحديات، ظهرت في السنوات الأخيرة مبادرات أهلية وشبابية للحفاظ على هذه الحرفة:

ورش تعليمية في دمشق وحلب لتدريب الجيل الجديد.

معارض تراثية دولية، حيث تُعرض أعمال سورية في باريس ودبي.

المنظمات الدولية، مثل اليونسكو، التي صنّفت بعض الحرف السورية كتراث غير مادي بحاجة للصون.

تمثل صناعة الخشب والعاج في سوريا أكثر من مجرد حرفة؛ إنها ذاكرة حضارية متجذرة في الفن والتاريخ والروح الشرقية. وبجهود المبدعين والغيورين على التراث، قد تعود هذه الصناعة لتزدهر من جديد، وتعيد لسوريا بريقها كأحد أعظم مراكز الحِرَف التقليدية في العالم.

في ظل تضارب الروايات حول نتائج الحرب وتعليق طهران التعاون مع الوكالة الدولية.. هل يصمد وقف إطلاق النار بين إيران وإسرائيل

بعد مرور أكثر من أسبوع على سريان اتفاق وقف إطلاق النار بين إيران وإسرائيل، تتضارب الروايتين الإيرانية والإسرائيلية حول نتائج هذه الحرب، ويستمر الجدل حول مصير مخزون اليورانيوم الإيراني، ويتصاعد القلق من تعليق طهران تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومع ذلك، تبدو فرص صمود الاتفاق مرجّحة، بسبب حاجة البلدين إلى تقييم الأضرار العسكرية والاقتصادية والسياسية الناجمة عن الحرب غير المسبوقة بينهما، وتبدو رغبة إيران في التهدئة أكبر لإعادة ترتيب أوراقها مع الولايات المتحدة، في محاولة لتجنب أي مواجهة مباشرة معها قد تهدد بقاء النظام واستقرار الدولة.

بينما تبدو إسرائيل أقل حماسة لهذه التهدئة، حيث فشلت في تحقيق أهدافها الكبرى مثل إسقاط النظام الإيراني أو فرض تغيير في توازن القوى، ولذلك قد تسعى تل أبيب إلى إفشال الاتفاق، ولكنها قد تواجه موقفا أميركياً حازماً.

حيث أن طريقة إعلان ترامب الأحادي لوقف إطلاق النار، دون إعلان متزامن من الأطراف الأخرى، هدفت إلى إظهار أميركا كطرف ممسك بزمام المبادرة، وتسويقها على أنها من أوقفت الحرب وسعت للسلام، في محاولة لتكريس صورة الرئيس ترامب كصانع سلام دولي لتعزيز موقعه داخل الولايات المتحدة وخارجها.

كما أن الرغبة الإقليمية والدولية في تجنب التصعيد، ستساهم في استمرار وقف إطلاق النار،

وستدعمه قوى دولية كبرى مثل روسيا والصين، حماية لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، ومنها استقرار أسواق الطاقة، وتفادي زيادة النفوذ الأميركي في المنطقة.

الرواية الإيرانية

تعكس الرواية الرسمية التي تروّج لها طهران رؤية النظام الإيراني بأن وقف إطلاق النار، جاء ثمرة لهجمات «أحدثت توازن ردع في المواجهة المفتوحة مع إسرائيل والولايات المتحدة».

وركّز الخطاب الإيراني الرسمي على أن ضربات إيران جاءت رداً على العدوان الإسرائيلي، ودخول واشنطن على خط المواجهة، وتسببت بضرر للطرفين الإسرائيلي والأميركي، وأسست لما تعتبره طهران «معادلة ردع متوازنة».

وأشار الخطاب إلى أن طهران تمكنت، بعد الضربة المفاجئة التي تلقتها، من استعادة زمام المبادرة خلال ساعات قليلة، فأعادت تشغيل منظومتها الدفاعية، قبل أن تنفذ ضربات هجومية وصفتها بالنوعية، استهدفت من خلالها عدة مدن إسرائيلية.

وحسب التقديرات الإيرانية، فإن «حجم الأضرار التي لحقت بإسرائيل خلال هذه الحرب يتجاوز مجمل ما نجم عن هجمات حماس وحزب الله اللبناني منذ تشرين الأول ٢٠٢٣ حتى الآن».

ولفت الخطاب الإيراني إلى أن صحيفة «ذا ماركر» الاقتصادية الإسرائيلية، قدّرت الخسائر المباشرة على الاقتصاد الإسرائيلي بنحو خمسة مليارات شيكل، وهي أرقام توظفها طهران للتأكيد على فاعلية ردها ونجاحها بفرض كلفة باهظة على الطرف الآخر.

الرواية الإسرائيلية

وفي المقابل، تصوغ الرؤية الإسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة رواية مغايرة، إذ تعتبر أن طهران تلقّت ضربات قاسية ستحتاج سنوات لتعويضها، سواء على مستوى البنية التحتية الدفاعية أو القدرات النووية والصاروخية، التي تضررت بشكل كبير.

وتركز الرواية الإسرائيلية على أنها نجحت بكسر احتكار إيران لمجالها الجوي، وتروّج لفكرة «أنها أصبحت قادرة على تنفيذ هجمات متى شاءت، حتى أثناء وقف إطلاق النار».

وتحمل رسالة للرأي العام، مفادها أن إيران استسلمت سياسياً دون شروط أو مكاسب، وهي قراءة تحاول أميركا وإسرائيل فرضها، حيث سبق أن طرحت واشنطن أمام طهران خيار الاستسلام العسكري أو السياسي.

وتضيف أن إسرائيل حققت هدفاً استراتيجياً، تمثل في تدمير منشآت التخصيب النووي الإيراني، وخاصة في موقع «فوردو»، بدعم عسكري أميركي مباشر، وباستخدام قنابل خارقة للتحصينات، وقد مهّدت واشنطن لذلك عبر تدمير الدفاعات الجوية والرادارات الإيرانية، وهو ما سمح بتنفيذ ضربات جوية دون تكاليف عسكرية تذكر.

تعليق التعاون مع الوكالة

علّق قانون إيراني جديد التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي خطوة تمثل تحوّلاً لافتاً في السياسة النووية الإيرانية، نص القانون على «منع دخول مفتشي الوكالة إلى إيران ما لم تقدم ضمانات حقيقية لأمن المنشآت».

وقال رئيس البرلمان الإيراني إن «الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي رفضت إصدار حتى إدانة شكلية للهجمات على منشآتنا، باعت مصداقيتها الدولية بأبخس الأثمان».

ورأى أن «العلاقة مع الوكالة بعد الحرب فقدت جدواها، وباتت تمثل خطراً من حيث تسريب المعلومات، وهو ما جعل طهران تتخذ موقفاً أكثر حزماً»،

وأشار إلى أن إيران لن تقطع علاقتها مع الوكالة بشكل دائم، وسيعتمد استمرار تعليق التعاون معها على تغيّر موقف واشنطن.

وكان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد حذّر في وقت سابق من أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقبل انقطاع التفتيش في المواقع النووية الإيرانية، وأشار إلى أن آلية الرقابة معطلة حالياً، وقال «إن إيران تحتفظ بالمعرفة والقدرة النووية، وهو أمر لا يمكن إنكاره».

جدل حول مخزون اليورانيوم

يستمر الجدل داخل الولايات المتحدة بشأن مدى الضرر الذي أصاب البرنامج النووي الإيراني.

ونقلت صحيفة تلغراف البريطانية عن مسؤولين أوروبيين قولهم «إن حكومات أوروبية تلقت تقييمات استخبارية تفيد بأن مخزون إيران من اليورانيوم عالي التخصيب لا يزال سليماً على الرغم من الضربات الجوية الأميركية لمفاعلاتها النووية».

ووفق هذه التقييمات، فإن مخزون إيران البالغ ٤٠٨ كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب لم يكن في منشأة فوردو، وإنما كان موزعاً في مواقع أخرى مختلفة.

ونقلت وكالة رويترز عن مصدر إيراني كبير قوله «إن معظم اليورانيوم عالي التخصيب في منشأة فوردو نقل إلى مكان غير معلن قبل الهجوم الأميركي».

وكان تقييم استخباري أولي سري نشرته شبكة سي إن إن الأميركية، قد أفاد بأن الضربات الأميركية أدت إلى تأخير البرنامج النووي الإيراني لبضعة أشهر، دون تدمير مكوناته الرئيسية.

ونددت إدارة ترامب بهذه الأنباء، وقالت إن الهدف منها التشكيك في نجاعة الضربات الأميركية على منشآت إيران النووية وتصوير هذه الضربات على أنها فاشلة.

وجدد الرئيس الأميركي تأكيده أن منشآت إيران النووية محيت بالكامل، وأكد على أنه «لم تنقل أي مواد من منشأة فوردو النووية الإيرانية قبل الهجوم الأميركي عليها».

«تحالف ابراهام» مشروع إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بين التطبيع والتحديات الفلسطينية

في خطوة تاريخية تعكس تحولات كبيرة في سياسة الشرق الأوسط والعلاقات الدولية، أُطلق في عام ٢٠٢٠ مشروع تحالف ابراهام، وهو تحالف سياسي واقتصادي يجمع عدة دول في المنطقة بهدف تعزيز السلام والاستقرار، وتحقيق تعاون اقتصادي وثقافي بين أعضائه، ويشمل الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السودان، المغرب، بالإضافة إلى التطبيع الأخير مع دولة إسرائيل.

وتحدث رشيد العسال، المجاز في العلوم السياسية، عن مشروع تحالف إبراهيم، موضحاً أن الاتفاقيات بدأت في ٢٠٢٠ بوساطة أمريكية جمعت إسرائيل مع الإمارات والبحرين، ثم انضمّت السودان والمغرب لاحقاً، وسُمّيت الاتفاقيات نسبةً إلى الإرث المشترك للديانات الإبراهيمية، ساعيةً إلى توسيع مجالات التعاون في التجارة والتكنولوجيا والأمن والسياحة.

وأضاف العسال أن الانضمام إلى تحالف ابراهام يُعرف عربياً وعالمياً بالتطبيع مع إسرائيل، حيث تضم الإمارات والبحرين والمغرب والسودان، بينما تشترط السعودية حل القضية الفلسطينية وفق المبادرة العربية للسلام كشرط للانضمام.

وأشار إلى تقارير حديثة في ٢٠٢٥ تفيد بأن سوريا قد ترحب بتطبيع مشروط والانضمام للتحالف، يتضمن انسحاب إسرائيل من الجولان، رغم توقعات بالتخلي عن هذا الشرط، ووقف الضربات الجوية على الأراضي السورية، ودعم اقتصادي كبير لإعادة الإعمار، مؤكداً تصريحًا صدر عن البيت الأبيض يشير إلى إمكانية سعي سوريا للتطبيع مع إسرائيل.

وبيّن العسال أن أهداف المشروع التكتيكية على المدى القصير تشمل تطبيع العلاقات الدبلوماسية والرسمية من خلال فتح السفارات وتبادل الوفود، إلى جانب توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري، والتنسيق الأمني والاستخباراتي لمواجهة تهديدات مشتركة مثل النفوذ الإيراني والجماعات المتطرفة، إضافة إلى تهديدات البحر الأحمر وسيناء.

وأكد أن تحالف ابراهام ليس مجرد اتفاق تطبيع، بل مشروع لإعادة هندسة العلاقات الإقليمية يعتمد على تقاطع المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية، ويسعى القائمون عليه لتحويله إلى منصة تعاون طويلة الأمد تشكل "الشرق الأوسط الجديد".

وفي الوقت ذاته، أشار إلى أن التحالف يواجه عقبات حقيقية تتطلب معالجة سياسية عميقة، خاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والرأي العام العربي، محذراً من أن غياب تجاوب شعبي قد يبقي التحالف محصوراً في أطر رسمية دون قبول شعبي أو توسع إقليمي.

وشدد العسال على أن غالبية الشعوب العربية ما تزال ترفض التطبيع مع إسرائيل بسبب استمرار الاحتلال، وتوسع الاستيطان، وسياسات حكومة نتنياهو، وما ينتج عنها من قتل المدنيين الفلسطينيين، معتبراً أن إسرائيل دولة احتلال، ومخاوف من أن التحالف قد يسعى لترويج سرديات إسرائيلية على حساب الرواية الفلسطينية.

وختم بالقول إن القضية الفلسطينية تبقى جوهر النزاع وأولوية لا يمكن التنازل عنها، وأن السلام الحقيقي لن يتحقق إلا عبر احترام حقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة على كامل أراضيه دون تنازلات، محذراً من أن تسخدم أي تحالفات أو اتفاقات كغطاء لتهميش القضية أو تقويض نضال الفلسطينيين من أجل الحرية والكرامة، مؤكداً أن دعم الحق الفلسطيني هو الضمان الأساسي لأي استقرار عادل ودائم في المنطقة.

هجوم مار الياس يهزّ دمشق ويعيد إلى الواجهة شبح الحرب ويهدد نسيج التعايش

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في صباح أحد أيام الأحد التي عادة ما يتخللها صوت الأجراس والأذان، ويستيقظ الدمشقيون على مشاهد الصلاة والطمأنينة، استيقظت العاصمة السورية على صوت انفجار مدوٍّ أمام كنيسة مار إلياس في حي الدويلعة، حوّل صباح السلام إلى لحظة رعب شديدة، أعادت إلى الذاكرة الجماعية سنوات الحرب والموت والخوف، وزرعت مجدداً الشك في حقيقة الاستقرار الذي بدأت العاصمة تستعيده بعد أكثر من عقد من العنف والدمار.

الانفجار الذي وقع في الكنيسة، لم يكن مجرد حدث أمني عابر، بل كان صدمة عميقة هزت مشاعر السوريين جميعاً، مسيحيين ومسلمين، وأعاد طرح سؤال جوهري: هل تعافت دمشق فعلاً من تبعات الحرب، أم أن العنف لا يزال يتربص بها في زواياها الأكثر قدسية؟

لحظات الرعب على لسان الشهود

أبو محمد، رجل خمسيني من حي الميدان، كان في طريقه لشراء الخبز حين دوّى الانفجار. «كأن الأرض انشقت تحت قدمي»، يقول متأثراً، «تذكرت أيام الحصار والقصف، تلك اللحظات التي كنا نركض فيها إلى الملاجئ ونحن نحمل أطفالنا وأدويتنا في أكياس بلاستيكية». لم يكن أبو محمد يخشى على نفسه بقدر خشيته على أبنائه الذين يرتادون مدرسة لا تبعد سوى أمتار قليلة عن موقع التفجير، مضيفاً: «كأن رعب الماضي عاد فجأة، وكأننا لم نغادر الحرب بعد».

في الطرف الآخر من الشارع، كانت مريم، شابة مسيحية تعمل ممرضة في مستشفى قريب، تحضر قداس الأحد داخل الكنيسة لحظة وقوع الانفجار. «اهتزت النوافذ بعنف، وساد صمت مرعب لثوانٍ، ثم بدأت صرخات المصلين»، تروي مريم وهي لا تزال تحت وقع الصدمة. «خرجنا لنجد الدخان الأسود يتصاعد، ورائحة البارود تخنق أنفاسنا. لم أكن خائفة على نفسي بقدر ما فكرت بوالديّ المسنين، وهل ستعيد هذه الحادثة إليهما كوابيس الحرب الطويلة؟».

الأمن النفسي يتصدع مجدداً

التفجير لم يكن ضربة للكنيسة فقط، بل لهدوء المدينة واستقرارها الهش. فخالد، وهو صاحب مقهى صغير في شارع بورسعيد، لاحظ منذ لحظة التفجير تراجعاً كبيراً في عدد الزبائن. «الناس صار عندها رهاب جديد»، يقول. «الشارع فرغ، الناس تخاف تروح على الأسواق أو المطاعم، الكل صاير يتوقع الأسوأ في أي لحظة، وكأننا نعيش تحت تهديد مستمر غير مرئي».

هذا التأثير النفسي انعكس أيضاً على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المدينة. الأسواق خفتت، والتجمعات العائلية تراجعت، والحذر عاد ليسيطر على يوميات الناس. «كأننا رجعنا إلى نقطة الصفر»، تقول أم علي، معلمة متقاعدة من حي القصاع، مضيفة: «كنا نقول إن الأسوأ انتهى، لكن هذا التفجير يبقول لنا: لا ترتاحوا، الخطر ما زال قائم».

ولم يكن الدمار المادي الأشد إيلاماً في هذه الحادثة، بل الرسالة التي حاولت ضرب ما تبقى من نسيج التعايش بين أبناء العاصمة. في أحياء دمشق القديمة، مثل باب توما والقصاع والميدان، اعتاد السكان من مختلف الطوائف العيش جنباً إلى جنب، يتشاركون الفرح والحزن، ويتبادلون الزيارات في الأعياد، الإسلامية والمسيحية على حد سواء.

«الكنيسة كانت تصلي، والجامع بجوارها كان يؤذن، وهذا مشهد معتاد هنا، لا يلفت النظر لأنه طبيعي»، يقول أبو زيد، وهو جار مسلم للكنيسة المتضررة. «اليوم، نحاول أن نقول لمنفذي هذا الهجوم: نحن سنبقى معاً، لن تفرقونا، لأن هذه الشراكة أعمق من أن تمحوها قنبلة».

ردّ شعبي يرفض الخوف

ورغم قسوة المشهد، لم تستسلم دمشق للخوف. فقد سارع العشرات من شباب الحي، من مختلف الانتماءات، إلى موقع الانفجار للمساعدة في إزالة الأنقاض وتنظيف محيط الكنيسة، في رسالة تحدٍ واضحة للمجرمين، ولتأكيد وحدة الشارع الدمشقي. وشوهد سكان مسلمون يقدمون المساعدة في ترميم الكنيسة، ويواسون جيرانهم المسيحيين، في مشهد أعاد إلى الأذهان أوقات التضامن الشعبي خلال أصعب أيام الحرب.

ورغم هذه الروح الإيجابية، تبقى المخاوف قائمة من عودة العنف إلى قلب العاصمة. يقول المحلل السياسي كمال الحسن إن «ما حدث أمام كنيسة مار إلياس لا يمكن فصله عن السياق الإقليمي والسياسي، خاصة مع تصاعد التوترات في عدد من الجبهات السورية»، مشيراً إلى أن «الرسالة من هذا التفجير هي واضحة: لا استقرار حقيقي بعد، ولا أمن دون معالجة جذرية».

ويضيف: «السلام الحقيقي لا يتحقق بإغلاق الشوارع أو بوضع الحواجز، بل ببناء الثقة، ومعالجة المظلومية، وتعزيز دولة القانون والمواطنة، وهو ما لا يزال غائباً في المشهد السوري».

ويُعدّ هذا التفجير بمثابة ناقوس خطر، ليس فقط للأجهزة الأمنية، بل لصناع القرار في سوريا. فالحفاظ على ما تبقى من سلم أهلي ومشهد تعايشي يتطلب أكثر من مجرّد بيانات إدانة، بل خطوات فعلية في المسار السياسي والاجتماعي، تبدأ بإعادة بناء الثقة بين الحكومة والمواطن، وبين مكونات المجتمع نفسه.

فالأمن، كما يقول الحقوقيون، لا يُقاس بعدد الحواجز، بل بشعور الإنسان بأنه آمن في بيته، في شارعه، وفي مكان عبادته. وكنيسة مار إلياس، التي صُلبت صباح الأحد، كانت إحدى رموز هذا الشعور، وحين تسقط رموز الأمن الروحي، تتصدع جدران الأمان في قلوب الناس.

في الختام، فإن تفجير كنيسة مار إلياس لم يكن مجرد اعتداء إرهابي على مبنى ديني، بل كان صفعة قوية لفكرة دمشق المتصالحة، ولصورة سورية التي تحاول النهوض من تحت الركام. وإذا لم تُعالج جذور هذا العنف، ولم تُحمَ مساحات التعايش، فإن الطريق نحو التعافي سيظل محفوفاً بالخطر، وسيظل الدمشقيون يتساءلون مع كل فجر جديد: هل عاد الليل الطويل؟.

منع سفر وإنذارات مصرفية تطال آلاف الموظفين المفصولين في طرطوس واللاذقية

تقرير/ ا-ن

يعيش آلاف الموظفين المدنيين السابقين في محافظتي طرطوس واللاذقية منذ أكثر من ستة أشهر حالة من القلق وعدم الاستقرار، بعد أن تم فصلهم تعسفياً من وظائفهم دون صدور أي توضيحات رسمية أو قرارات حاسمة بشأن مستقبلهم الوظيفي أو المالي. ومع استمرار توقف صرف رواتبهم وتعويضاتهم منذ كانون الأول الماضي، وجد هؤلاء أنفسهم محرومين من أي مصدر دخل، وممنوعين من السفر، ما دفعهم للاعتماد على المساعدات المحدودة أو الأعمال الهامشية المؤقتة، في ظل أوضاع معيشية خانقة.

ورغم غياب أي حلول حكومية، بادرت المصارف خلال الأشهر الأخيرة إلى توجيه إنذارات قانونية للموظفين المفصولين، تطالبهم بتسديد الأقساط المتأخرة على قروضهم السابقة، وهددت باتخاذ إجراءات قانونية تشمل الحجز على الممتلكات وملاحقة الكفلاء. ويؤكد موظفون متضررون أن هذه الإجراءات تزيد من الضغط عليهم، خاصة أنهم فقدوا وظائفهم بشكل قسري ولا يملكون حالياً أي دخل ثابت. ويذكر أن معظم هؤلاء الموظفين كانوا قد حصلوا على القروض بضمانات عينية أو كفلاء شخصيين، ما يجعلهم عرضة لخسارة ممتلكاتهم أو تسببهم بإلحاق الضرر بالكفلاء في حال العجز عن السداد.

ويستمر قرار منع السفر الصادر بحقهم دون شفافية أو معايير واضحة، ليشمل غالبية العاملين السابقين في وزارات الدفاع ومؤسسات مدنية أخرى، دون تقديم تفسير رسمي لأسباب المنع أو تحديد آليات للاستثناء أو التظلم. ويرى البعض أن دوافع القرار قد تكون أمنية أو إدارية تتعلق بإعادة الهيكلة، غير أن المبررات تفقد كثيراً من وجاهتها مع مرور الوقت واستمرار تجاهل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة لهؤلاء الأفراد.

الموظف عصام، الذي عمل سابقاً في مالية اللاذقية، أشار إلى أن آلية اقتطاع القسط الشهري من الراتب كانت تضمن انتظام السداد وتقلل المخاطر على المصارف، غير أن فقدان الوظيفة ألغى هذه الآلية تلقائياً وترك المقترضين في مواجهة مباشرة مع التزامات مالية تفوق قدراتهم. وأوضح أن كثيراً من الموظفين استخدموا ممتلكاتهم كضمان للحصول على القرض، ما يجعل الحجز على هذه الممتلكات احتمالاً مرعباً يفاقم معاناتهم الحالية.

من جانبها، أوضحت المحامية نُهى، الموكلة عن أحد المصارف في طرطوس، أن المصارف تعمل بمنطق الربح ولا يمكن أن تتجاهل التعثر في السداد، مشيرة إلى أن العقود الموقعة تلزم المقترض بالدفع ضمن جدول زمني محدد، وأن غياب التوجيهات الحكومية الخاصة بهذه الحالة الاستثنائية يدفع البنوك نحو التصعيد القانوني.

في ظل هذا الواقع، يواجه الموظف المفصول من عمله ظروفاً معيشية صعبة تتجاوز فقدان الوظيفة، لتشمل التهديد بفقدان المسكن والممتلكات وحتى الحق في التنقل. ويتحول القرار الرسمي الذي أبعده عن عمله إلى سلسلة من العقوبات الاقتصادية والاجتماعية، وسط غياب أي ملامح واضحة لحلول جذرية من الجهات المعنية، ما يطرح تساؤلات حادة حول المسؤولية القانونية والأخلاقية للحكومة، وضرورة مراجعة عاجلة للتشريعات والقرارات ذات الصلة قبل أن تتفاقم الأزمة إلى مستويات يصعب احتواؤها.

نقلة رقمية أم عبء جديد.. تطبيق «شام كاش» يُغرق الموظفين في الأعطال والتأخير

اللاذقية/ يوسف علي

ما زال تطبيق «شام كاش» يثير موجات من الغضب والاستياء في أوساط آلاف الموظفين السوريين، بعدما تحوّل من مشروع رقمي واعد إلى تجربة مريرة تكشف عن هشاشة التحول الرقمي الرسمي، وعمق الإرباك التقني والإداري الذي يحيط به.

ففي الوقت الذي رُوّج فيه للتطبيق على أنه نقلة نوعية في الخدمات المالية الإلكترونية، يعاني المستخدمون من أعطال متكررة، وتأخير مزمن في صرف الرواتب والمنح، وسوء في إدارة بيانات الحسابات الشخصية، الأمر الذي أفرغ المشروع من مضمونه، وجعل منه عبئاً أسبوعياً متكرراً على المواطنين، مع اضطرارهم لإعادة تحميل التطبيق مراراً وتكراراً في محاولة للوصول إلى حساباتهم دون جدوى.

ووفق شهادات من موظفين في اللاذقية وطرطوس، لم يتقاضَ عدد كبير منهم رواتبهم منذ عدة أشهر، في حين لم تصل «منحة العيد» المقرّرة بموجب مرسوم رئاسي إلى مستحقيها حتى اليوم، وسط انهيار شبه كامل في أداء التطبيق، لا سيما في الأيام التي تسبق عمليات الصرف. علاء، موظف في سلك التعليم في اللاذقية، قال لصحيفة «السوري»: «كلما اقترب موعد الراتب، يتوقف التطبيق عن العمل، ننتظر لساعات أمام مراكز الصرافة، لنفاجأ أن الرصيد غير متاح أو أن الحساب يحتاج تفعيل جديد. إنها إهانة للمستخدم أكثر مما هي خدمة له».

الأزمة لم تقف عند حدود الأعطال، بل شملت الأخطاء المتكررة في البيانات، كما حصل مع سارة، وهي أرملة تعمل في قطاع الصحة وتعيل ثلاثة أطفال، التي أكدت أنها لم تتلقَ منحة العيد، بعد أن تبيّن وجود خلل في بيانات حسابها المصرفي، وأضافت: «اضطررت للاستدانة لأوفر ما أسعد به أطفالي في العيد، والموظفون أبلغوني بالمشكلة في صباح يوم العطلة، حين كان لا وقت ولا حلّ».

خبير اقتصادي – فضّل عدم الكشف عن اسمه – وصف حالة التطبيق بأنها تعبير عن فشل بنيوي في إدارة التحول الرقمي. وقال: «الاعتماد الكامل على منصة غير مستقرة لصرف الرواتب، من دون أي خطة بديلة، يعرّض الأمن المعيشي للانهيار الأسر للخطر، ويعمّق فقدان الثقة بين المواطنين والمؤسسات». واعتبر أن الأعطال المستمرة التي تزامنت مع مناسبات حساسة، مثل الأعياد، زادت من حدة الأزمة، مؤكداً أن «ما نشهده ليس تحولاً رقمياً بل تجربة مفروضة، خالية من أدنى معايير التخطيط التقني والاقتصادي».

ويرى مراقبون أن فشل «شام كاش» يعيد للأذهان تجربة «مشروع تكامل» في عهد النظام البائد، مع فارق أن التطبيق الجديد جاء بعد وعود الإصلاح والتحديث، ليكرّس بدوره ذات المركزية والتحكم، دون شفافية أو محاسبة، في وقت يُترك فيه الموظف السوري فريسة للوعود الخادعة والإحصائيات الوهمية.

كما أشار هؤلاء إلى أن ما لا يقل عن ٨٥٪ من حسابات التطبيق متوقفة، في حين تستمر الجهات المشغلة في إصدار تحديثات تجميلية أسبوعية بلا فاعلية حقيقية، بينما يبقى الموظف في حالة انتظار يومي لصرف راتبه عبر تطبيق لا يعرف من يملكه ولا من يديره.

في ظل هذه المعطيات، تتزايد الدعوات لمراجعة جذرية لمشروع «شام كاش»، ووضع حلول بديلة تحترم حق المواطنين في الوصول إلى رواتبهم ومساعداتهم دون إذلال تقني، وتضمن استقرار دخلهم في مواجهة أعباء الحياة المتزايدة.

الكلاب الشاردة في القدموس وريف طرطوس... أزمة متفاقمة وسط غياب المعالجة المؤسسية

طرطوس/ ا-ن

شهدت منطقة القدموس في ريف طرطوس خلال الفترة الأخيرة حوادث مأسوية راح ضحيتها عدد من المواطنين جراء هجمات من كلاب شاردة، ما فتح ملف هذه الظاهرة الخطيرة على مصراعيه، في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وتراجع الخدمات البلدية.

وبحسب تقرير الطبيب الشرعي، فإن امرأة توفيت بعد توقف قلبها نتيجة تعرضها لهجوم من كلاب شاردة. كما سجلت المنطقة حالات وفاة مماثلة لثلاثة أشخاص، الأمر الذي أثار حالة من الذعر والاستياء في أوساط السكان.

أزمة الكلاب الشاردة في القدموس وريف طرطوس ليست جديدة، لكنها تفاقمت خلال سنوات الانهيار الاقتصادي، حيث ازدادت أعداد الكلاب غير المطعمة والتي قد تنقل مرض «داء الكلب» القاتل، وسط عجز البلديات عن تنفيذ إجراءات فاعلة للسيطرة على الظاهرة.

وفي تطور لافت، كُلّف فوج الإطفاء في القدموس وطرطوس بمهمة القبض على الكلاب الشاردة عقب حوادث الوفاة، رغم افتقاره للأدوات اللازمة مثل إبر التخدير، وعدم تلقيه أي تدريب في هذا المجال، ما أثار تساؤلات حول جاهزية المؤسسات المحلية للتعامل مع الأزمة.

المجلس البلدي السابق في مدينة بانياس وُجهت إليه انتقادات حادة، بعد تأخره في التحرك، ما كشف ضعفاً مؤسسياً واضحاً في التعاطي مع الكلاب الشاردة، رغم أن القانون السوري يُحمّل وزارة الزراعة والبلديات مسؤولية وضع وتنفيذ خطط التعامل مع هذه الحيوانات، من تحديد النسل، والمراقبة الصحية، والإيواء، إلى مكافحة داء الكلب.

ويشير مراقبون إلى أن الظاهرة تفاقمت أيضاً بسبب الظروف الناجمة عن الحرب والانهيار الاقتصادي، حيث تخلى كثير من المواطنين عن كلابهم لعدم قدرتهم على تأمين الطعام لها، خصوصًا خلال جائحة كورونا، ما أدى إلى زيادة سلوكيات العنف والاستشراس لدى الكلاب بسبب الجوع وسوء المعاملة من السكان، بما في ذلك الضرب والطرد والرجم بالحجارة.

كما ساهمت أزمة النفايات المتراكمة في الشوارع وعلى أطراف المدن والقرى في خلق بيئة حاضنة لتكاثر الكلاب، التي باتت تعتمد على المخلفات للبقاء.

وفي محاولة لمعالجة الوضع، أُطلقت في محافظة طرطوس مبادرات لإنشاء محميات خاصة بالكلاب الشاردة، تهدف إلى تطعيمها وإعادة تأهيلها للعيش بسلام مع المجتمع، مع ضرورة توعية السكان بأساليب التعامل السليم معها، لضمان نجاح هذه البرامج الإنسانية والوقائية في آنٍ معاً.

ويرى ناشطون ومختصون أن الحل يتطلب تحركاً مؤسساتياً متكاملاً من الجهات المعنية، يشمل خططاً فورية للحد من تكاثر الكلاب الشاردة، وتوفير اللقاحات، وتفعيل برامج التوعية المجتمعية، لضمان سلامة الإنسان والحيوان على حد سواء.

أزمة كهرباء خانقة في حمص... انقطاع متواصل وسرقات منظمة تعمّق معاناة السكان

حمص/ بسام الحمد

تتفاقم أزمة الكهرباء في مدينة حمص، التي خرجت من سنوات الحرب بجراح لم تندمل، لتتحول إلى كابوس يومي يؤرق سكانها. فالانقطاعات الطويلة والمتكررة للتيار الكهربائي باتت جزءاً من نمط الحياة في المدينة، وسط غياب حلول جذرية، وتزايد حوادث سرقة الكابلات والمحولات الكهربائية التي ضاعفت من حدة المعاناة.

في أحياء مثل الوعر والحميدية والدبلان، يعيش الأهالي تحت وطأة الظلام، حيث لم تعد الكهرباء تدخل البيوت إلا لساعات قليلة، إن وجدت. في ظل هذا الواقع، تحوّل الاعتماد على المولدات الخاصة إلى أمر ضروري، لكنه في المقابل أصبح عبئاً مالياً لا تطيقه معظم الأسر، خصوصاً في ظل الغلاء وارتفاع أسعار الوقود والبطاريات.

ويعاني المواطنون من تبعات هذه الأزمة على مختلف الأصعدة، أبو علي خمسيني من حي الوعر، قال إن الشتاء يأتي قارساً بلا تدفئة، والصيف خانق بلا مراوح. وأضاف أن سرقة الكابلات الكهربائية في منطقته فاقمت الوضع، واضطر لشراء وقود للمولد بأسعار باهظة. «ندفع من جيوبنا ثمن سرقات تتم في وضح النهار»، يقول بحسرة.

وفي حي الحميدية، روت أم ياسر، أم لثلاثة أطفال، كيف أثر غياب الكهرباء على دراسة أطفالها وحياتهم اليومية. بعد سرقة محول الحي، أصبح التيار شبه منعدم، ما أجبرها على شراء مصباح يعمل بالبطارية، رغم أن ثمن البطاريات ارتفع بشكل كبير. كما أشارت إلى أن فقدان التبريد أجبرها على شراء كميات صغيرة من الطعام يومياً، وهو ما زاد من المصاريف الشهرية للأسرة.

السرقات لم تتوقف عند الكابلات والمحولات، بل طالت أعمدة الإنارة العامة، ما جعل الشوارع تغرق في الظلام مع حلول المساء. محمد، شاب من حي الدبلان، قال إن الخروج ليلاً بات مغامرة محفوفة بالمخاطر، مشيراً إلى أن الظلام سهّل على اللصوص تنفيذ عمليات سطو وسرقة دون رقيب. «ظننا أن الحرب انتهت، لكن الظلام أعاد الفوضى»، يقول محمد.

أكد أن سرقة الكابلات تتم أحياناً في وضح النهار، وأن الجناة يزعمون أنهم عمال في شركة الكهرباء. ويضيف أن انتشار هذه الظاهرة رفع أسعار المواد الكهربائية، في ظل مخاوف التجار من تعرّض بضائعهم للسرقة.

وفي الوقت الذي يحمّل فيه المواطنون المسؤولية للجهات المعنية، تتزايد الشكاوى من غياب الرقابة وردع الفاعلين. سامر، صاحب محل لبيع الأدوات الكهربائية في حي العدوية، تداعيات الأزمة لم تستثنِ المرافق الحيوية. فاطمة، طبيبة تعمل في مشفى خاص، أكدت أن انقطاع الكهرباء يؤثر مباشرة على جودة الرعاية الصحية. فالمولدات لا تعمل باستمرار، والكلفة التشغيلية المتزايدة تُحمّل على المرضى. وأضافت أن بعض الأجهزة الطبية تتطلب تياراً مستقراً، ما يجعل انقطاع الكهرباء خطراً حقيقياً على حياة المرضى.

وتُظهر الأزمة الكهربائية في حمص أبعاداً تتجاوز مجرد خلل في الخدمات، لتكشف عن انهيار البنية التحتية وتراجع مظاهر الأمن وانتشار الفوضى. ورغم الشكاوى المتكررة من السكان، لم تظهر حتى الآن خطوات واضحة أو فعالة لمعالجة الأزمة، وسط تساؤلات متزايدة عن مصير مدينة كانت يوماً منارة للحياة والضوء.

المواطنون في حمص لا يطلبون الكثير؛ فقط كهرباء مستقرة تتيح لهم ممارسة حياتهم الطبيعية. لكن ما بين الانقطاع المستمر والسرقات الممنهجة وغياب الردع، تحوّل هذا المطلب البسيط إلى حلم بعيد، في مدينة تغرق في الظلام وتئن تحت وطأة معاناة لا تنتهي.

الغرب كسرابٍ بِقِيعة

د. عزالدّين عناية

قلّة في عالم الجنوب ظلّت في مأمن من «غواية الغرب»، ولو رمنا توصيف هذه الغواية بشكليها الطوعي والقسري، لقلنا هي وصفة محكمة من الاستلاب والاستمراء. تنبّه جملة من المفكرين الكبار، ممّن عملوا على تفكيك هذه الظاهرة في حدود الموضوعية العلمية، إلى ضرورة فهمها والتوقّي من آثارها. منهم الراحل حسن حنفي، والمفكر نعوم تشومسكي، وعالم الاجتماع شموئيل نوح إيزنستادت. في كتاب من تأليف الإيطالي ماسيمو كامبانيني حوْل المفكر المصري حنفي، اعتبر أنّ علاقة العرب المضطربة بالغرب، تعود في شقّ واسع منها إلى عدم التناصت. لاختلاف «الطبقات الفهمية» على غرار تنافر «الطبقات الصوتية»، وكأنّ هناك تفاوتا في التسامع يصدّ عن الإصغاء السويّ. وأنّ العرب ليس أمامهم سوى تطوير نظر علمي، بحسب ما دعا إليه حنفي في «مقدمة في علم الاستغراب»، للفوز بتخاطب سوي مع الغرب، والخروج من ثنائية الغواية المضلّلة والكره الأعمى.

وأمّا مع تشومسكي الذي قضى ردحا من حياته ولا يزال في مقارعة سطوة الغرب على العالم، فهو يدعو إلى تحرير الوعي الجمعي من ضلالاته، بهدف التحرر من بطاركة العالم، ولهذا عدّ نزع تلك الغشاوة بمثابة العمل العلمي الموازي لاهتماماته الألسنية. فكلاهما يسير قدما لتريح منظور موضوعي مجرّد لما يحف بالإنسان من ظواهر. في حين مع عالم الاجتماع شموئيل إيزنستادت فقد جاءت النظرة من باب مراجعة مفهوم الحداثة الغربية المحوري، بهدف التحرر من ذلك الإغواء الأسر. فطالما ساد النظر إلى الحداثة بمثابة «الحاوية المعبّأة»، وأن المجتمعات التوّاقة إلى هذا المغنم، لا مناص لها من القبول بالحمولة كلّها. وهو ادّعاء ساد على مدى عقود طويلة في النظر إلى هذا المنجَز البشري، وخلّف أنواعا شتى من الاستلاب. كشف إيزنستادت زيف هذا الفهم الأحادي للحداثة، وما ينطوي عليه من تجنٍّ بصهْر الحضارات في بوتقة الحضارة الغربية، وعمل على إدراج تحوير جذريّ بطرح مقولة «الحداثات المتعدّدة»، في مقابل الحداثة الوحيدة. فعالم متعدّدٌ هو أحرج ما يكون إلى فهْم متعدّدٍ، هكذا راعى إيزنستادت ديناميات التعدّد، ومن ثَمّ إمكان أن تبنيَ تكتلات حضارية جنوبية حداثتها من داخل أنماطها الخاصة، بعيدا عن الخيارات القسرية الواحدة.

فالإشكال الذي نعيشه مع «غواية الغرب» وسحره، أن الأمر يتمكّن من شرائح واسعة في مراحل مبكرة، فيطمس إحساسها الفطري ويفتكّ بمقدّراتها الذهنية، لفقدان المضادات الحيوية التي تحدّ من انتشار بريقه الخادع. فالانبهار داء مستفحل، في الشارع والجامعة، وفي اللغة والفرجة، ولدى المثقفين والأمّيين على حد سواء، بشكل يدعو للدهشة. قبل مغادرتي البلاد العربية، أي منذ زهاء ثلاثة عقود، لما كنت أتّقد حماسا للتغيير والتجديد، لا أزعم أني كنت معافى من هذه الغواية. فقد كانت البوصلة متجهة صوب الغرب، كان الآخر -أقصد الغرب- هو النعيم بالنسبة إليّ، وكان يصعب أن أرى بعين الشاب الفضّ ما أراه اليوم بعين تطلّ على الستين. والمسألة ليست أن يصير المرء طاعنا في السن حتّى يصحو، بل هي المعايشة والتجربة لمن تيسر له ذلك والعلمونية في النظر للأشياء لمن عازه التواصل المباشر. فعملية الصحو، أو لنقل التطهر، تشبه الدخول إلى مغطس، فيه التداوي بالذي كان هو الداء، أي بالغرب ذاته، بالانغماس فيه بحلوه ومرّه، والعيش في تجاويفه وفهم روحه.

فما معنى أن يزحف ألوف البشر نحو الغرب وهم يمنّون النفس بما يشبه جنة الخلد يدفعهم الإغراء والإغواء؟ ليجدوا أنفسهم يتكدّسون في الشوارع والمحطات، وحول الكنائس ودور المساعدات كالسردين، ولا يعود صدى مذلّتهم وحسرتهم إلى الديار. إنها غواية الفراش حول النار التي تغدو جزءا من تكوينه الغريزي وممّا يؤجج إغواء الآخرين، ممن يصرّون على غيّهم. فليس إغواء الغرب مزاج شبيبة متطلّعة، كما نفسّر الأمر عادة، بل هو نتاج وعي مقلوب، غالبا ما تشيعه شرائح مهزوزة تعلو المنابر، يُفترض أنها واعية وتملك من التمحيص والتمييز الكافيين لفرز الغثّ من السمين. فـ «الأجداد يأكلون الحصرم والأبناء يضرسون» بحسب المقول التوراتي. ولعلّ الإشكال كامن في التعاطي مع ما يصدر من الغرب بنفسية خاترة، تتراجع فيها النباهة المطلوبة، ويجري استبدالها بما يشبه التصديق الساذج، وهي حالة نفسية تشبه حالة المأسور النفسي.

في كتاب مهمّ للأنثروبولوجي الفرنسي جان-لو أمسال بعنوان «إسلام الأفارقة.. الخيار الصوفي» (٢٠١٨)، يرصد فيه مساعي حازمة من قِبل أطراف أكاديمية غربية لإبعاد شعوب جنوب الصحراء عن حاضنتهم المغاربية، وفكّ أواصر الصلة بين تومبكتو وفاس والقيروان والزيتونة. ومحاولة قطع طريق التواصل الضارب في عمق التاريخ بين تلك الحواضر، وذلك بالعمل على اختلاق ما يُشبه الهوية «الإفريقية الزنجية» في مقابل الهوية «الإفريقية المغاربية». وكما يشرح جان-لو أمسال عادة ما يُعرَض «المخزون الحضاري الأسود» في مقابل «المخزون المغاربي» و«المخزون الشرق أوسطي» و«المخزون الخليجي»، وهي محاولة لفصل المخزون الإفريقي عن مجاله الطبيعي. بيّن أمسال أن مدرسة مرسال غريول الأنثروبولوجية قد لعبت دورا حاسما في هذا الشرخ، إلى حدّ أنها حولت اللّغة العربية في غرب إفريقيا إلى بلوى حضارية، أضحى معها الحرف العربي، في لغات بلدان ما وراء الصحراء، حرفًا لكتابة التمائم والطلاسم والرُّقى والتعاويذ، مما أضفى على العربية عنوان التخلّف والجمود.

لماذا أوردنا هذا الحديث بشأن محاولات زعزعة المكون الحضاري الإفريقي؟ نقول ذلك لأن غواية الغرب قد بدأت مع تفكيك إيمان الأفارقة بذواتهم وأن لهم رصيدا جامعا، يستظلون بظلّه في الأيام العصيبة. في حين مع غياب ذلك الرصيد، أو في حال طمسه، فمن السهل تمرير الأساطير والأخابيل في الوعي الجمعي والثقافة الهشة، فتمسي المعيارية الغربية الأكثر حضورا في الهشيم الثقافي.

السؤال المطروح هو ما العمل أمام غواية الغرب؟ فالملاحظ أن جملة من الأراجيف تسري في عالم الجنوب، بأن الغرب حاضن المثقفين والدارسين والمبدعين الوافدين من عالم الجنوب. فكم من فلاسفة جاءوا إلى الغرب من شرق أوروبا، مع انهيار جدار برلين، صاروا عمال حضائر وصنّاع بيتزا؟ وكم من شعراء وفدوا من المشرق قضوا حياتهم حراسا في العمارات السكنية، لتُقبر معهم أحلام الفكر والثقافة إلى الأبد؟ ليس لأن الغرب بسدّ الأبواب أمامهم، ولكن لأن هناك بنية ثقافية حضارية تعليمية ينبغي على الوافد امتلاكها وهي ليست بالأمر الهين.

الشاعر الإريتري الإيطالي حميد بارولي عبدو في كتاب بعنوان «سيرة الامتنان» (٢٠٢٣)، وهو عبارة عن سيرة ذاتية، أو لنقل خلاصة تجربة في العمل في مجال الهجرة والمهاجرين في إيطاليا، اعتبر أن المتاجرة بالمهاجرين في بلد الرحيل وبلد النزول هي عبودية جديدة. ومن ضمن ما يورده في الكتاب حديث حول ما يعرف اليوم بـ «النسوية الإسلامية»، والتحمس المفرط لها في إيطاليا -وكأن المرأة الإيطالية التي نالت حق الطلاق (١٩٧٠) وحق الإجهاض (١٩٧٨) سباقة في هذا المجال. يكشف أن الجمعيات النسوية «المدافعة» عن المرأة العربية، ضحية «الذكورية العربية المفرطة»، كما تصوّر، تجني من كل حالة تفكيك أسري (طلاق) ٢٠٠٠ يورو، وفي الوجه الآخر من الميدالية -على ما يورد بارولي عبدو- تجد المرأة العربية المهاجرة الأكثر دحرا في سوق الشغل ومعاناة من البطالة القسرية.

ما يتبين جليا أننا كثيرا ما نصنع الأساطير حول الغرب ونقع ضحية لها، والنجاة هو في تفكيك الأساطير والنظر للأمور بواقعية.

أرقام الإنتاج تتهاوى في حمص... والحلول الرسمية غائبة

حمص/ بسام الحمد

في ريف حمص الغربي، حيث تمتد الحقول الخضراء عادةً لمسافات شاسعة، تحولت المشاهد هذا العام إلى لوحة قاحلة من اليأس والإحباط. يجلس المزارع أبو أحمد، وهو أب لخمسة أطفال، أمام أرضه التي ورثها عن أجداده، يتأمل بحرقة مساحة الثلاثين دونماً التي كان يزرعها سنوياً بالقمح، لكنها تحولت هذا الموسم إلى أرض جرداء بلا حبة قمح واحدة. «زرعت كل مدخراتي في هذه الأرض، والآن أنظر إليها وأرى مستقبلي يتبخر»، يقول أبو أحمد بصوت مكسور. لقد خسر ما يقارب ٨ ملايين ليرة سورية، بين ثمن البذار وأجور العمال والوقود، دون أن يحصد شيئاً يذكر.

هذه القصة ليست استثناءً في ريف حمص هذا العام، حيث تحول موسم القمح إلى كارثة حقيقية للمزارعين. فبينما كان المزارعون يأملون بموسم جيد بعد سنوات من المعاناة، جاء الجفاف ليفسد كل التوقعات. تقول أم محمد، وهي أرملة تعيل أسرتها من زراعة خمسة دونمات: «في السابق، كنا نبيع الفائض من القمح ونشتري به ملابس العيد لأولادنا. أما هذا العام، فلم نجد حتى ما يكفينا لخبز يومنا.» لقد تحول القمح، الذي كان مصدر فخر وارتياح للمزارعين، إلى مصدر للقلق والخسارة.

تشير الأرقام الرسمية إلى أن مساحة الأراضي المزروعة بالقمح في ريف حمص الغربي قد انخفضت بنسبة ٦٠٪ هذا العام مقارنة بالعام الماضي. وكانت معظم هذه المساحات تعتمد على الزراعة البعلية، التي تعرضت لضربة قاسية بسبب شح الأمطار. فبينما يحتاج القمح إلى ٢٥٠ ملم على الأقل من الأمطار لينمو بشكل جيد، لم تتجاوز كمية الأمطار هذا العام ١٢٠ ملم في أفضل المناطق. يقول المهندس الزراعي خالد الحسين: «ما حدث هذا العام ليس مجرد جفاف عابر، بل هو مؤشر خطير على تغيرات مناخية بدأت تؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي في المنطقة.»

وحاول بعض المزارعين في قرية الحواش الاعتماد على الآبار الجوفية لري مزروعاتهم، لكن ارتفاع أسعار الوقود وندرته جعلت هذه المحاولات باهظة التكلفة. يقول المزارع أبو علي: «اضطررنا لبيع بقرة من قطيعي الصغير لأتمكن من شراء الديزل لري الأرض، لكن حتى ذلك لم ينقذ المحصول.» هذه القصص تتكرر في معظم قرى ريف حمص، حيث وجد المزارعون أنفسهم بين خيارين مريرين: إما تحمل تكاليف الري الباهظة، أو مشاهدة محاصيلهم تذبل تحت أشعة الشمس الحارقة.

اللافت في أزمة هذا العام هو الفارق الكبير بين إنتاج القمح المروي والبعل. فبينما فشلت معظم الزراعات البعلية، حققت بعض المزارع المروية نتائج مقبولة، وإن كانت أقل من المتوقع. لكن هذه المزارع تشكل نسبة ضئيلة لا تتجاوز ٢٠٪ من المساحة الكلية المزروعة بالقمح في المنطقة. ويوضح المهندس الزراعي محمد الحسن أن «الاعتماد الكبير على الزراعة البعلية دون وجود خطط بديلة يجعل المزارعين عرضة للخسائر الفادحة في أي سنة جافة.»

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد أدت أزمة القمح هذا العام إلى ارتفاع كبير في أسعار الطحين والخبز في الأسواق المحلية. يقول أبو مازن، وهو صاحب مخبز في مدينة حمص: «اضطررنا لرفع سعر رغيف الخبز مرتين خلال شهرين بسبب نقص القمح المحلي وارتفاع أسعار الاستيراد.» هذا الارتفاع ضرب بشكل خاص الأسر الفقيرة التي تعتمد على الخبز كغذاء أساسي.

ويطالب المزارعون في مواجهة هذه الأزمة، بوجود حلول عاجلة من الحكومة والمنظمات الدولية. يقول أبو أحمد: «نحن لا نريد مساعدات مؤقتة، بل نريد حلولاً جذرية مثل إنشاء سدود صغيرة وحفر آبار ارتوازية وتوفير بذار مقاوم للجفاف.» لكن حتى الآن، لم تصل أي من هذه الحلول إلى معظم القرى المتضررة.

وتطرح الأزمة في ريف حمص هذا العام أسئلة كبيرة عن مستقبل الزراعة في سوريا في ظل التغيرات المناخية. فبينما كان المزارعون يتعاملون مع الجفاف كظاهرة مؤقتة، أصبح من الواضح أن المنطقة تدخل مرحلة جديدة من التغيرات المناخية الدائمة. وهذا يتطلب إعادة نظر كاملة في السياسات الزراعية وأنماط الزراعة التقليدية. ويحتاج القطاع الزراعي بأكمله إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وجذرية، قد نجد أنفسنا أمام أزمة غذائية حقيقية لا تقتصر على منطقة معينة، بل تمتد لتشمل البلاد بأكملها.

ارتفاع الأسعار في سوريا يعصف بآمال المواطنين ويُفرغ زيادات الرواتب من مضمونها

دمشق/ مرجانة إسماعيل

رغم استقرار سعر صرف الدولار في السوق الرسمية، تشهد الأسواق السورية موجة جديدة من ارتفاع الأسعار، بالتزامن مع إعلان الحكومة عن زيادات في الرواتب والمنح، ما أثار استياءً واسعاً لدى المواطنين الذين وصفوا الوضع بأنه «حلقة مفرغة» تبتلع كل محاولة لتحسين مستوى معيشتهم.

ففي الوقت الذي كانت تأمل فيه العائلات السورية أن تسهم الزيادات الأخيرة في التخفيف من الأعباء اليومية، جاءت صدمة الأسواق لتقضي على تلك الآمال، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية والخضروات والسلع الأساسية بنسب تراوحت بين ٢٠ و٥٠٪ في بعض المناطق، دون أي مبرر اقتصادي واضح.

أم علي، وهي معلمة في إحدى مدارس دمشق، أوضحت أن راتبها زاد بمقدار ٥٠ ألف ليرة سورية، إلا أن هذا المبلغ لم يعد يُحدث فرقاً بعد أن ارتفع سعر كيس الخبز من ٥ إلى ٨ آلاف ليرة. تقول بغصة: «الزيادة التي فرحنا بها ذهبت إلى جيب البقال قبل أن تصل إلى جيبنا».

أما أبو محمد، الموظف في القطاع الحكومي، فيؤكد أن الأسعار ارتفعت مباشرة بعد إعلان الزيادة، قائلاً: «كأن التجار كانوا بانتظار القرار ليهجموا على جيوبنا. كل شيء ارتفع خلال يومين فقط».

يُرجع اقتصاديون هذا الارتفاع إلى خلل هيكلي في البنية الاقتصادية السورية، حيث ما يزال هناك فرق كبير بين سعر الدولار الرسمي والسعر في السوق الموازية. هذا الخلل يدفع الكثير من التجار إلى تسعير بضائعهم وفق السوق السوداء، خاصة وأن أغلب المواد الخام والمستوردة تُشترى بالدولار غير الرسمي.

في حمص، يقول سمير، صاحب ورشة لصناعة الأحذية: «أسعار المواد الأولية مثل الجلد واللاصق ترتفع باستمرار، وأنا مضطر لرفع الأسعار رغم أن الزبائن يشتكون. نحن أيضاً ضحايا، ولسنا مستفيدين».

في الأسواق الاستهلاكية، يتكرر المشهد نفسه. منى، وهي أم لثلاثة أطفال في اللاذقية، وصفت ما يحدث بأنه «سباق بين الراتب والسعر»، مشيرة إلى أن علبة الحليب التي كانت تشتريها بـ١٥ ألف ليرة أصبحت تُباع بـ٢٢ ألفاً فور الإعلان عن زيادة الرواتب.

اللافت أن حتى الخضروات الموسمية مثل البندورة والكوسا، ورغم وفرتها، شهدت ارتفاعاً حاداً في الأسعار. ويقول مزارعون إن تجار الجملة يتحكمون بالسوق، في حين يُرجع التجار هذا الارتفاع إلى تكاليف النقل والوقود، ما يجعل المواطن يدفع الثمن النهائي لهذه السلسلة.

ورغم الشكاوى المتكررة، تُوصف الرقابة الحكومية على الأسعار بأنها «ضعيفة وغير فاعلة». كثير من المحال ترفع الأسعار دون أي رادع، مستفيدة من قلة البدائل، في وقت تبقى فيه مبادرات مثل «معارض السلعة الرخيصة» محدودة التأثير ولا تفي بحاجة السوق.

في ظل هذا الواقع، يتزايد الشعور بفقدان الأمل لدى المواطنين. فاطمة، متقاعدة من مدينة حماة، عبّرت عن هذا الشعور بمرارة قائلة: «كل زيادة في الراتب كالملح على الجرح. لم أعد أصدق أن شيئاً سيتغير. الزيادة مجرد وسيلة لاستنزافنا أكثر».

وفي وقت يعاني فيه المواطنون والتجار الصغار، تطرح تساؤلات حول من يستفيد فعلياً من هذه الدوامة. يرى مراقبون أن الجهات المسيطرة على سلاسل التوريد، والتي تستفيد من الفوضى الاقتصادية، هي الطرف الوحيد الذي يحقق أرباحاً على حساب المواطنين، في وقت يتجه فيه الاقتصاد الوطني نحو مزيد من الهشاشة والانقسام الطبقي.

وسط هذا المشهد المتأزم، تبقى معاناة السوريين اليومية مرآة لانعدام الحلول الجذرية، وعجز الإجراءات الحكومية عن ضبط الأسواق، مما يعمّق الفجوة بين القرارات الرسمية وواقع المواطن البسيط، ويُبقي الأمل في تحسن الأوضاع بعيد المنال.

مزارعو الرقة: الذرة الصفراء خيار مفضل ونطالب بدعم فعلي من الجهات المعنية

الرقة/ حسن الشيخ

اتجه عدد كبير من مزارعي محافظة الرقة هذا العام إلى زراعة الذرة الصفراء كخيار رئيسي بديل عن المحاصيل الصيفية الأخرى، في خطوة تهدف لتجنب الخسائر المالية التي لحقت بهم خلال المواسم السابقة، مطالبين الجهات المعنية في الإدارة الذاتية الديمقراطية بإدراج المحصول ضمن قائمة المحاصيل الزراعية المدعومة وتقديم دعم أوسع يشمل أكثر من مادة المازوت فقط.

ويقوم الفلاحون بحراثة أراضيهم مباشرة بعد الانتهاء من حصاد القمح، مستفيدين من قشه كمصدر لتصنيع التبن، قبل أن يباشروا بزراعة الذرة الصفراء، التي شهدت هذا العام إقبالاً لافتاً في أرياف الرقة.

المزارع حسين العلي قال في حديثه لـ «السوري»: «الذرة الصفراء أصبحت الخيار الأفضل لنا في ظل غياب الدعم الحقيقي لباقي المحاصيل. هي أقل تكلفة مقارنة بزراعات مثل الخيار أو البطيخ، التي تحتاج إلى عمل مياومة ومكافحة دورية لم تعد فعالة، ناهيك عن ارتفاع أسعار الأدوية الزراعية وسوء تركيبتها وتأثيرها السلبي على التربة».

وأوضح العلي أن دورة حياة الذرة الصفراء تمتد بين ٤ إلى ٥ أشهر من بدء السقاية وحتى الحصاد، وتتميز بقلة حاجتها للري، مما يقلل من التكاليف مقارنة بمحاصيل أخرى.

من جهته، أشار المزارع أحمد السيد، الذي يمتلك نحو ١٠ هكتارات زراعية، إلى أن الواقع الزراعي في المنطقة يفرض على الفلاحين اختيار محاصيل يمكن أن تسد خسائرهم المتراكمة. وقال: «لا يمكن للمزارع بمفرده مواجهة كل التحديات، بدءاً من إصلاح الأرض وارتفاع الملوحة، ووصولاً إلى غياب شبكات الصرف الفعالة. الدعم الحالي خجول، ويقتصر فقط على توفير كميات محدودة من المازوت».

السيد دعا إلى توسيع إطار الدعم ليشمل قطاع الجرارات الزراعية الذي يعاني من ارتفاع كلفة الحراثة، حيث وصل سعر حراثة الدونم الواحد إلى ١٥ دولاراً، مما يثقل كاهل المزارعين في ظل غياب البدائل.

وعن التكاليف، أكد أن زراعة الذرة الصفراء تحتاج إلى متابعة مستمرة ودعم مستقر، حيث تتراوح تكلفة الدونم الواحد ما بين ١٠٠ إلى ١٧٥ دولاراً، وسط هيمنة السوق السوداء وأصحاب الصيدليات الزراعية على أسعار المستلزمات.

ويحذر المزارعون من استمرار تجاهل مشاكل الري وملوحة التربة، حيث تتهدد هذه العوامل مستقبل الزراعة في المنطقة ما لم يتم التدخل بشكل جدي ودعم استراتيجي من قبل الجهات المختصة.

السلام الدائم وحل القضية الفلسطينية

بقلم/ سري القدوة

ما من شك بان التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار بين إيران وإسرائيل يشكل خطوة مهمة من اجل المساهمة في إرساء حالة من الهدوء والاستقرار والأمن في المنطقة بعيدا عن لغة الحروب وسياسات التصعيد والدمار حيث أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، الأمر الذي يتطلب أهمية استمرار الجهود الإقليمية والدولية لتثبيت هذا الاتفاق، واعتماد المسار الدبلوماسي والحلول السلمية كطريق لمعالجة الأزمات والصراعات في المنطقة، وأن تثبيت وقف إطلاق النار يشكل خطوة ضرورية لا بد من البناء عليها، عبر معالجة جذور الصراع وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي.

لا بد من سرعة إطلاق عملية سياسية تؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى ضرورة تطبيق القانون الدولي والشرعية الدولية وأهمية استكمال هذه الخطوة، عبر تحقيق وقف فوري لإطلاق النار يشمل قطاع غزة، لرفع المعاناة عن شعبنا ووقف عمليات القتل والتجويع، بما يحقق الأمن والاستقرار الشاملين في المنطقة، باعتبار أن حل القضية الفلسطينية وفق الشرعية الدولية هو الذي يؤدي إلى سلام مستقر دائم وحقيقي.

الاستجابة السريعة لحكومة الاحتلال العنصرية في التوصل إلى وقف العمليات العسكرية مع إيران خلال ساعات مقابل تمسكها بمواصلة العدوان الدموي ضد أبناء شعبنا في قطاع غزة منذ أكثر من ٢٠ شهرا، تفضح المعايير المزدوجة والنوايا الاستعمارية التي تقف خلف هذه الحرب الطويلة والوحشية، وأن غياب أي نية حقيقية لوقف إطلاق النار في غزة، وتجاهل الدعوات الدولية لوقف القتل والتدمير يعكس سعي حكومة الاحتلال إلى تنفيذ خطة تطهير عرقي وتهجير قسري لأكثر من مليونين ونصف مليون فلسطيني، حيث تمت إبادة أكثر من ٥٪ من السكان بين شهيد وجريح ومفقود، في محاولة ممنهجة لطردهم من أرضهم وإعادتهم إلى مخيمات اللجوء والمنافي.

حرب الإبادة الجماعية وممارسات حكومة الاحتلال في قطاع غزة تكشف أن ما يجري في غزة ليس حربا دفاعية، بل هو مشروع استعماري عنصري يهدف إلى تفريغ الأرض من أصحابها، وتمهيد الطريق لإحلال الاستعمار على أنقاض المخيمات والمدن المدمرة، وأن هذا النهج الفاشي يدفع المنطقة إلى مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار، ويجعل من إسرائيل مصدرا دائما للتهديد الإقليمي، ويجب على المجتمع الدولي التحرك الفوري لوقف المجازر الجماعية، وإنهاء المجاعة المتفاقمة، وإنقاذ المدنيين، وحماية ما تبقى من مبادئ القانون الدولي والضمير الإنساني.

السبيل الوحيد لينعم الجميع بالأمن والاستقرار، هو وقف المجازر اليومية التي يذهب ضحيتها العشرات من المواطنين الأبرياء، وإدخال المساعدات الإنسانية بصورة عاجلة لوقف المجاعة التي يشاهدها العالم أجمع في غزة، وأن يحصل شعبنا الفلسطيني على حقوقه كاملة في الحرية والاستقلال وفقا لما أقرته الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية.

لا بد من تكثيف الجهد الدولي بشكل عاجل لوقف كل مظاهر الإبادة الجماعية والتهجير القسري وسياسات الضم والاستعمار التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء شعبنا في قطاع غزة، والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وعلى المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية، واتخاذ إجراءات فورية وفعالة لوقف العدوان، ومحاسبة مرتكبي الجرائم بحق الشعب الفلسطيني، بما يضمن إنهاء الاحتلال وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

سفير الإعلام العربي في فلسطين
رئيس تحرير جريدة الصباح الفلسطينية

تراث مائي يتلاشى... قصة عطش دمشق بين الماضي والحاضر

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في ظهيرة يوم حار، يقف أحمد (٣٢ عاماً) أمام نبع الفيجة حاملاً عبوات بلاستيكية فارغة، يملؤها واحدة تلو الأخرى بالماء البارد الذي يتدفق من الصخور. «هذه العادة ورثتها عن جدي»، يقول أحمد وهو يربط العبوات بحبل ليرفعها إلى سيارته. «كان يأتي هنا كل أسبوع ليملأ جرار الفخار، أما اليوم فأحضر البلاستيك». مشهد أحمد ليس استثناءً، فالكثير من أبناء دمشق ما زالوا يحتفظون بهذه العادة رغم تغير الزمن.

وتروي سمر (٤٥ عاماً)، وهي معلمة من حي الميدان، كيف كانت تشرب في طفولتها مباشرة من «السبيل» الموجود قرب بيتهم. «كان الماء بارداً ونقياً، لا يحتاج إلى فلترة أو تعقيم». اليوم، تغير الحال. تقول سمر وهي تشير إلى خزان المياه على سطح منزلها: «أضطر لشراء الماء أحياناً لأن الذي يصل عبر الأنابيب أصبح مالحاً وغريب الطعم».

تاريخياً، لم تكن مشكلة المياه تعني شيئاً لأهالي دمشق. فمنذ العهد الروماني، حيث بنيت الأنفاق لنقل مياه الفيجة، وحتى مشروع لطفي الحفار في عشرينيات القرن الماضي الذي جلب المياه إلى كل بيت، كانت المدينة تعتبر من المحظوظات في تأمين مياه الشرب. لكن الأزمة بدأت تلوح في الأفق منذ سنوات.

علي (٥٠ عاماً)، عامل في مؤسسة المياه، يتذكر الأيام التي كان فيها النبع يفيض بالمياه. «كنا نعتبر الفيجة كنزاً لا ينضب»، يقول وهو يهز رأسه بحسرة. «اليوم نخشى أن يصبح النبع ذكرى من الماضي». انخفاض منسوب المياه هذا العام وصل إلى مستويات قياسية، مما دفع المؤسسة إلى تطبيق جدول تقنين صارم.

وفي حي ركن الدين، تعاني ليلى (٣٨ عاماً) من انقطاع الماء المتكرر. «نحن نعيش في الطابق السادس، والماء لا يصل إلينا إلا لساعات قليلة كل ثلاثة أيام»، تشكو ليلى وهي تظهر فواتير شراء المياه من الصهاريج التي تثقل كاهل أسرتها. «دفعت ٥٠ ألف ليرة الشهر الماضي فقط مقابل الماء، وهذا مبلغ كبير بالنسبة لنا».

فالأزمة لم تؤثر فقط على الأسر، بل أيضاً على الحرف التقليدية المرتبطة بالماء. أبو خالد (٦٣ عاماً)، صانع «الجرات» الفخارية في سوق البزورية، يشهد تراجعاً كبيراً في طلب منتجاته. «الناس كانت تشتري الجرات لحفظ ماء الفيجة، أما اليوم فلم يعد هناك ماء ليحفظوه»، يقول الحرفي العجوز بأسى.

في المقابل، بدأت تظهر حلول جديدة تفرضها الضرورة. معامل تعبئة المياه انتشرت في ريف دمشق، رغم تحفظ الكثيرين عليها. «لا أثق بهذه المياه المعبأة»، يقول محمد (٤١ عاماً) وهو صيدلاني. «لكن ماذا نفعل عندما ينقطع الماء لأيام؟».

أما نادر (٢٨ عاماً)، المهندس الذي عاد حديثاً من ألمانيا، فيرى أن الحل يكمن في التكنولوجيا. «نحتاج إلى نظام حديث لإدارة المياه، واستثمار في تحلية المياه الجوفية»، يقترح. لكنه يعترف بأن «هذه الحلول تحتاج إلى استثمارات كبيرة في وقت تعاني فيه البلاد من أزمات متعددة».

المفارقة المؤلمة أن دمشق، المدينة التي كانت مثالاً للإدارة المائية الناجحة لقرون، تجد نفسها اليوم عاجزة عن تأمين أبسط حقوق مواطنيها. قصص الأهالي تروي كيف تحول الماء من نعمة مسلم بها إلى هاجس يومي.

السرطان.. مرض ينهش بالمريض وعائلته

حماة/ جمانة الخالد

تواجه عائلات في حماة معركة شرسة ضد مرض السرطان في ظل نقص حاد في الأدوية وارتفاع جنوني في أسعارها. داخل أروقة مشفى حماة الوطني، يجلس أبو علي، وهو أب لأربعة أطفال، بجانب سرير زوجته التي تخوض معركة ضد سرطان الثدي. «كل أسبوع نذهب إلى الصيدلية ونعود خالي اليدين»، يقول الرجل الخمسيني بصوت مكسور. «الدواء الذي تحتاجه زوجتي غير متوفر في المشافي الحكومية، وفي الصيدليات الخاصة ثمنه ٢٫٥ مليون ليرة للجرعة الواحدة. كيف لي أن أجد هذا المبلغ وأنا موظف براتب لا يتجاوز ٤٠٠ ألف ليرة شهرياً؟»

هذه المعاناة ليست قصة أبو علي وحده، بل هي واقع يعيشه المئات من مرضى السرطان في محافظة حماة. فوفقاً لمصادر طبية في المشفى الوطني، فإن قائمة الأدوية المنقوصة تشمل أكثر من ٨٠٪ من الأدوية الكيميائية الأساسية لعلاج السرطان. يقول الدكتور أحمد، وهو أخصائي أورام في المشفى (رفض ذكر اسمه الكامل لأسباب أمنية): «نضطر يومياً لإخبار المرضى أننا لا نملك الدواء الذي يحتاجونه. بعض الحالات يمكن تأجيل علاجها، لكن هناك حالات حرجة لا تحتمل الانتظار.»

وتتحول أدوية السرطان في صيدليات القطاع الخاص بحماة، إلى سلعة فاخرة لا يقدر عليها إلا القلة. دواء «بيمبروليزوماب» لعلاج بعض أنواع السرطان المتقدمة يباع بحوالي ١٢ مليون ليرة للجرعة، بينما دواء «تراستوزوماب» للسرطان الثدي يتجاوز سعره ٨ ملايين ليرة. هذه الأسعار الفلكية تضع العلاج خارج متناول معظم العائلات في محافظة تشهد تدهوراً اقتصادياً حاداً منذ سنوات.

أم سامر، وهي أم لثلاثة أطفال تعاني من سرطان الغدد الليمفاوية، تروي معاناتها: «بعت خاتم زواجي وذهباتي الصغيرة لشراء جرعتين من العلاج. الآن لم يعد لدي شيء لأبيعه.» تقضي هذه السيدة أيامها بين المستشفى وزيارات متكررة لمقر جمعية خيرية محلية تقدم بعض المساعدات، لكنها غير كافية لسد النقص الهائل في الأدوية.

وتشهد جمعية «يد العون» الخيرية في حماة، والتي تقدم الدعم لمرضى السرطان، ازدحاماً غير مسبوق هذه الأيام. يقول رئيس الجمعية: «في السابق كنا نساعد ٢٠-٣٠ مريضاً شهرياً، أما الآن فالعدد تجاوز ١٠٠ مريض. التبرعات لا تكفي، والأدوية أصبحت باهظة الثمن.» أطلقت الجمعية حملة طوارئ لجمع التبرعات، لكنها تواجه صعوبات كبيرة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها المدينة.

تزداد المعاناة في ريف حماة الشمالي، بسبب بعد المسافة وندرة مراكز العلاج. المريض محمد من قرية كفرزيتا يضطر للسفر يومياً إلى مدينة حماة لتلقي العلاج الإشعاعي. «تكلفة المواصلات وحدها تصل إلى ٥٠ ألف ليرة يومياً»، يقول الشاب الثلاثيني الذي يعاني من سرطان الحنجرة. «كيف يمكن لفلاح بسيط مثلي أن يتحمل هذه التكاليف؟»

ويعاني المستشفى الوحيد في المحافظة الذي يقدم علاجاً للأورام من نقص حاد في المعدات والأدوية. ممرضة في قسم الأورام تشرح (رفضت ذكر اسمها): «نضطر أحياناً لاستخدام أدوية بديلة أقل فعالية بسبب عدم توفر الأدوية الأساسية. في بعض الأيام، نطلب من المرضى تأجيل جلسات العلاج الكيميائي لأن الأدوية لم تصل بعد.» ودفه هذا الوضع المأساوي بعض الأطباء إلى البحث عن حلول بديلة. الدكتور ياسر، وهو طبيب أورام، بدأ بمشروع صغير لمساعدة المرضى: «نحاول توفير الأدوية عبر التواصل مع منظمات دولية وشركات أدوية، لكن العملية معقدة وتحتاج وقتاً طويلاً، بينما السرطان لا ينتظر.»

تفتح أزمة أدوية السرطان في حماة ملفاً أكبر يتعلق بانهيار القطاع الصحي في سوريا بشكل عام. فبالإضافة إلى النقص في الأدوية، يعاني القطاع من هجرة الكوادر الطبية ونقص المعدات وتراجع الخدمات. المريضة سلوى، التي تعاني من سرطان المبيض، تلخص المأساة: «في السابق كنا نخاف من المرض، أما اليوم فنخاف من عدم وجود علاج.»

تحسن نسبي في حركة المواصلات العامة في حلب وسط مطالبات بحلول جذرية لإنهاء الأزمة

حلب/ خالد الحسين

شهدت مدينة حلب خلال الأسابيع الماضية تحسناً نسبيًا في واقع المواصلات العامة، بعد أزمات متلاحقة عانى منها السكان على مدار سنوات، نتيجة قلة وسائل النقل داخل المدينة، وتحديدًا في الأحياء الحيوية التي تعتمد بشكل كبير على السرافيس كوسيلة رئيسية للتنقل. هذا التحسن، وإن كان محدودًا، إلا أنه يعيد الأمل للسكان الذين طالما اشتكوا من صعوبة التنقل اليومي، خاصة في ساعات الذروة.

وفي تقارير سابقة «للسوري» أشرنا إلى أن مدينة حلب عانت لفترات طويلة من شح كبير في وسائل النقل العامة، الأمر الذي انعكس سلبًا على حياة السكان اليومية، حيث اضطر كثيرون إلى السير لمسافات طويلة للوصول إلى أعمالهم أو جامعاتهم، وسط غياب بدائل فعالة أو حلول سريعة من الجهات المعنية.

وكانت المشكلة الأكبر تتمثل في نقص الوقود، وتحديدًا مادة المازوت، التي يعتمد عليها أصحاب السرافيس لتشغيل مركباتهم، وهو ما أدى في أوقات عديدة إلى توقف شبه تام لحركة النقل في بعض الخطوط.

ويعود التحسن النسبي الأخير إلى توفّر كميات جيدة من الوقود، وهو ما ساهم في إعادة تشغيل عدد من خطوط النقل الداخلي التي كانت شبه متوقفة خلال الأشهر الماضية. وقد أكد عدد من السائقين أنهم بدأوا يتلقون مخصصاتهم من مادة المازوت بشكل أفضل من السابق، ما أتاح لهم العودة إلى العمل لساعات أطول، وبالتالي تغطية عدد أكبر من الرحلات يوميًا.

يقول أحد المواطنين في لقاء «للسوري» هناك تحسن طفيف في واقع النقل، فقد بتنا نرى عددًا أكبر من السرافيس في الشوارع مقارنة بالشهور السابقة، لكن لا زالت بعض الخطوط، كالتي توصل إلى حي صلاح الدين والكلاسة والصاخور، تعاني من اكتظاظ شديد في أغلب الأوقات، ما يدفعنا للانتظار طويلاً أو ركوب سيارات أجرة بتكلفة أعلى». وأضاف المواطن أن التحسن الحالي لا يكفي لتلبية الحاجة المتزايدة للمواصلات، خاصة مع عودة النشاط إلى أسواق المدينة ومؤسساتها التعليمية.

أما أحد سائقي السرافيس، فقد أوضح أن «هناك توفرًا لكميات من المازوت خلال الفترة الأخيرة، ونأمل أن تستمر هذه الوتيرة بل وتزداد، لأن الكثير من السائقين لا زالوا يتقاسمون مخصصاتهم مع بعضهم البعض لتسيير الرحلات، وهذا أمر غير عملي على المدى الطويل». وطالب السائق الجهات المختصة بزيادة كميات المازوت المخصصة لكل سرفيس، مشيرًا إلى أن السائقين يبذلون جهودًا كبيرة للاستمرار في إنتاج الأزمة بشكل جديد في المستقبل القريب.

ازدحامًا، نظرًا إلى عدد سكانها الكبير وطبيعتها الصناعية والتجارية التي تتطلب حركة مستمرة للأشخاص والبضائع. ويُقدر أن عشرات الآلاف من السكان يعتمدون يوميًا على وسائل النقل العامة، ما يجعل أي خلل في المنظومة يؤثر بشكل مباشر على الحياة اليومية للناس.

ورغم التحسن الطفيف، فإن المطالبات لا تتوقف من قبل المواطنين بضرورة إيجاد حل جذري ونهائي لأزمة المواصلات، يبدأ بإعادة هيكلة منظومة النقل العامة وضمان توفر الوقود بشكل دائم ومنتظم. ويحمّل كثير من السكان الحكومة مسؤولية ما وصلت إليه المواصلات في المدينة، ويطالبونها بتحمّل واجباتها تجاه المواطن الذي يعاني من مشقة التنقل يوميًا.

وفي ظل هذه الظروف، تبقى آمال الحل معقودة على استمرار الدعم لقطاع النقل وتحسين البنية التحتية، بما في ذلك تأهيل الطرق وتوسيع شبكات النقل الداخلية، بالإضافة إلى مراقبة توزيع الوقود وضمان عدالة توزيعه بين السائقين، حتى لا تُعاد إنتاج الأزمة بشكل جديد في المستقبل القريب.

أزمة السكن تعرقل عودة النازحين السوريين وسط ارتفاع جنوني في تكاليف الترميم والإيجارات

دمشق/ مرجانة إسماعيل

تعيش آلاف العائلات السورية العائدة إلى مناطقها الأصلية بعد سنوات من النزوح ظروفاً إنسانية صعبة، في ظل تفاقم أزمة الإسكان وارتفاع تكاليف الترميم والإيجارات بشكل يفوق قدراتهم المعيشية، ما يعيق عودة الكثيرين إلى منازلهم ويجبر آخرين على اتخاذ خيارات سكنية غير لائقة أو محفوفة بالمخاطر.

في حي الزاهرة بدمشق، يقف أبو علي (٥٤ عاماً) حائراً أمام منزله المتضرر جزئياً بفعل الحرب، والذي اضطر لمغادرته منذ ثماني سنوات. عاد أبو علي من اللاذقية حيث كان نازحاً ليجد أن إصلاح سقف منزله فقط يحتاج إلى ٢٥ مليون ليرة سورية. ويقول العامل كحارس في مدرسة إنه يعيش مع أسرته المكونة من ستة أفراد في غرفة واحدة صالحة للسكن بينما تنتظر بقية الغرف الترميم الذي قد لا يتمكن من إنجازه لسنوات بسبب ضيق الحال.

ولا تقتصر المعضلة على عمليات الترميم. في حمص، تفاجأت أم محمد (٣٨ عاماً) من حي الحميدية عند عودتها بأن شقتها الصغيرة موجرة بمبلغ ٥٠٠ دولار شهرياً، أي أكثر من ثلاثة أضعاف راتب زوجها الحكومي. ونظراً لحماية القانون للمستأجر، لم تستطع استعادة منزلها واضطرت للانتقال إلى غرفة واحدة في حي فقير مقابل ١٥٠ دولاراً، تقيم فيها مع أطفالها الأربعة الذين يتشاركون سريراً واحداً.

وفي ريف حماة الشمالي، يواجه مهند (٣٥ عاماً)، وهو نجار سابق، صعوبات جسيمة في إعادة بناء منزله بعد العودة من النزوح. فقد ارتفع سعر طن الإسمنت إلى ١٫٨ مليون ليرة، وبلغت تكلفة علبة الدهان ٢٥٠ ألف ليرة بعدما كانت بـ٢٠ ألفاً.

واضطر لبيع ذهب زوجته لشراء شبابيك ألمنيوم ارتفع سعر المتر الواحد منها ١٢ مرة منذ عام ٢٠١٠.

وفي دمشق، اضطرت عائلة أبو مازن (٤٧ عاماً) التي فقدت منزلها بالكامل في الغوطة الشرقية إلى محاولة استئجار شقة في منطقة المزة، لكنها اصطدمت بطلب دفعة أولى بقيمة ٦٠٠ دولار، بالإضافة إلى إيجار سنة كاملة مقدماً. ولم تجد العائلة سوى «غرفة خدمات» على سطح بناية بمبلغ ٨٠ دولاراً شهرياً، تفتقر للخصوصية والتهوية.

وفي سياق متصل، تعرض سامر (٤٠ عاماً) العائد من لبنان إلى محاولة ابتزاز من جهة مسلحة استولت على شقته في حي وادي الذهب بحمص. وطلبت منه دفع ١٠ آلاف دولار لاستعادة شقته، وعندما رفض، تلقى تهديدات أجبرته على مغادرة الحي مجدداً.

وتعاني النساء العازبات بشكل خاص من تداعيات أزمة السكن. أم ياسر (٤٣ عاماً)، أرملة عادت إلى حمص، وجدت أن شقتها المؤجرة بيعت دون علمها. وقالت إن المالك الجديد يطالب بإخلائها، بينما قد تستغرق الإجراءات القانونية سنوات. وتعيش اليوم في غرفة مستأجرة تفتقر لأدنى مقومات السكن الكريم، وتعد الطعام على موقد كحولي في غياب مطبخ.٨

وانتشرت ظاهرة «الغرف الجماعية»، بشكل لافت، حيث تضطر عائلات بأكملها لاستئجار غرفة واحدة بمبلغ ١٠٠ دولار شهرياً، يتشاركون فيها دورة مياه واحدة مع بقية السكان. وفي حي الجورة بحماة، قال أبو أحمد (٥٠ عاماً): «نعيش مثل الفئران، عشرة أشخاص في عشرين متراً مربعاً».

وفي ظل انعدام الخيارات، تلجأ بعض العائلات لحلول بديلة مثل شراء «كونتينرات» معدنية وتحويلها إلى مساكن مؤقتة. في ريف دمشق، اشترت عائلة أبو رامي (٣٩ عاماً) حاوية معدنية مستعملة بخمسة ملايين ليرة، نصبتها على قطعة أرض تابعة للعائلة، ويعيشون فيها منذ عام في ظروف صعبة تتفاقم في الصيف والشتاء.

ولا تقتصر المعاناة على السكان فقط، فالمقاولون الصغار يعانون أيضاً. علي (٢٨ عاماً)، مقاول في حماة، أشار إلى أن المشاريع الصغيرة تكاد تكون مستحيلة، إذ يطالب الزبائن بأسعار ما قبل الحرب بينما تضاعفت التكاليف أربعين مرة. وقال إن ذلك يضطرهم إلى تنفيذ ترميمات رديئة باستخدام مواد غير آمنة، ما يعرض السكان لمخاطر الانهيارات.

ومع انعدام الخطط الإسكانية وارتفاع الأسعار، لجأت العديد من العائلات إلى خيارات مؤقتة مرهقة، منها الإقامة في خيام بالحدائق العامة، أو استئجار غرف بالتناوب بين عدة أسر، أو العودة إلى مناطق غير آمنة فقط لأنها أقل تكلفة.

ويعكس هذا الواقع المأزوم غياب أي استراتيجية وطنية فاعلة لإعادة الإعمار وضمان عودة كريمة للنازحين، وسط ارتفاع غير مسبوق في أسعار السكن ومواد البناء، وشلل في القطاع العقاري، ما يدفع السوريين نحو مزيد من الفقر والتهميش، ويضعف فرص التعافي المجتمعي في مرحلة ما بعد الحرب.

تراجع إنتاجية وجودة الزيتون في حماة بسبب موسم الجفاف القاسي

حماة/ جمانة الخالد

شهدت سهول حماة الخصبة هذا العام حالة غير مسبوقة من الجفاف وقلة الأمطار، أثرت بشكل كبير على أشجار الزيتون التي كانت تمتد لآلاف الهكتارات وتشكل مصدر رزق رئيسياً لآلاف العائلات في المنطقة. في موسم كان فيه الزيتون عادة ما يزدهر بالخضرة والثمار، تظهر هذه السنة أشجار الزيتون شبه عارية، تتدلى منها حبات زيتون قليلة وصغيرة الحجم، مما أصاب المزارعين بعجز وحزن كبيرين.

ويروي أبو محمود، مزارع في ريف حماة الشمالي، كيف تغيرت حال أشجاره التي ورثها عن أبيه، إذ كان يجني في السنوات الماضية ما لا يقل عن ٢٠ طناً من الزيتون، أما هذا العام فقد قال: «لو جمعنا ٥ أطنان سنكون محظوظين». ويشرح أن نقص الأمطار خلال الشتاء، بالإضافة إلى موجات الحر الطويلة في الصيف، تسبب في إجهاد مائي شديد للأشجار، ما أثر سلباً على حجم الثمار وكميتها. وأضاف: «الزيتون يحتاج إلى ماء في وقت محدد، وإذا لم يحصل عليه، فإنه يضحي بالثمار ليبقى هو حياً».

ولا تتوقف المشكلة عند انخفاض الإنتاج فقط، بل تتعداه إلى جودة الزيت المستخرج من هذه الثمار. فاطمة، التي تعمل في معصرة زيتون عائلية بمنطقة مصياف، أكدت أن كمية الزيت المستخرجة من كل كيلوغرام من الزيتون انخفضت بشكل ملحوظ، من نحو ٢٠٠ غرام في الموسم السابقة إلى ١٢٠ غراماً فقط هذا العام. وأوضحت أن الجفاف جعل حبات الزيتون أقل عصارة، مما يعني انخفاضاً في جودة الزيت إلى جانب قلة كميته.

أما من الناحية الاقتصادية، فتحدث أبو ياسر، تاجر زيتون وزيت في سوق حماة المركزي، عن ارتفاع سعر زيت الزيتون بنسبة ٤٠٪ مقارنة بالعام الماضي، وهو ارتفاع أدى إلى شكوى الزبائن الذين وجدوا أنفسهم مضطرين للبحث عن بدائل أرخص. وأضاف أن كثيراً من المزارعين فضلوا هذا العام بيع الزيتون كمنتج خام بدلاً من عصره، لأن تكاليف القطاف والمعصرة مع الكميات القليلة باتت غير مجدية مالياً، مما أدى إلى نقص في زيت الزيتون المحلي وارتفاع كبير في أسعاره، وهو ما دفع العديد من العائلات إلى اللجوء إلى الزيوت النباتية الأرخص، رغم ضعف قيمتها الغذائية مقارنة بزيت الزيتون.

تأثيرات الجفاف الاقتصادية لم تقتصر على المزارعين والتجار فقط، بل امتدت إلى العمال الموسميين الذين يعتمدون على موسم القطاف في تأمين لقمة عيشهم. أم علي، أرملة تعيل أطفالها الثلاثة من خلال العمل في قطاف الزيتون، قالت إنها وجدت فرص عمل محدودة جداً هذا العام، حيث قل عدد أيام العمل من أسابيع إلى بضعة أيام فقط، مشيرة إلى أن النقود التي جمعتها بالكاد تكفي لشراء مستلزمات المدرسة لأطفالها. وذكرت: «كلما قل المحصول، قل احتياج الناس لليد العاملة».

كإجراء لإنقاذ ما تبقى من أشجار الزيتون، لجأ بعض المزارعين في القرى إلى حفر آبار جوفية للري، لكن هذا الحل يواجه تحديات كبيرة. أبو أحمد من ريف حماة الغربي قال إن المياه الجوفية بدأت تنضب بسبب الإفراط في استخدامها، كما أن تكلفة تشغيل المضخات باستخدام الوقود أصبحت مرتفعة جداً. وأضاف: «حتى عندما نسقي الأشجار يدوياً، لا نستطيع تعويض نقص مياه الأمطار»، مشيراً إلى أوراق الأشجار التي بدأت تذبل قبل أوانها.

القلق الأكبر لدى المزارعين اليوم هو أن يصبح الجفاف ظاهرة دائمة لا موسم عابر. وبعد عدة سنوات من قلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، بدأت بعض الأشجار العتيقة التي صمدت لعقود تموت واحدة تلو الأخرى. يقول أبو محمود وهو يمرر يده على جذع شجرة زيتون يزيد عمرها على مئة عام: «كانت تثمر حتى في أصعب الظروف، لكن هذا العام قد يكون آخر موسم لها».

ولا تقتصر المأساة على الخسائر الاقتصادية المباشرة فقط، بل تمتد لتشمل فقدان جزء من التراث الزراعي والثقافي المرتبط بزراعة الزيتون في سوريا لقرون طويلة. ففي حماة، حيث كان الزيتون يشكل جزءاً أساسياً من الحياة اليومية والاقتصاد المحلي، يمثل استمرار الجفاف تهديداً خطيراً ليس فقط لمصادر الرزق، بل لهوية زراعية كاملة.

ويبقى الأمل معلقاً على عودة الأمطار في المواسم المقبلة، لكن الواقع الحالي يفرض تحديات كبيرة على المزارعين والاقتصاد المحلي في حماة، ما يجعل من الضروري التفكير بحلول مستدامة لمواجهة آثار تغير المناخ وتأمين مستقبل هذه الشجرة التي تُعد رمزا للخصب والعيش الكريم في المنطقة.